



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 19، سبتمبر 2017

تقييم تطوّر مقاربة الأردن في التعامل مع الإسلاموية

بيفرلي ميلتون-إدواردز

تقييم تطوّر مقارنة الأردن في التعامل مع الإسلاموية

بيفرلي ميلتون-إدواردز

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.
لا بد من الإشارة إلى أن الرسوم البيانية في هذه الورقة متوفرة باللغة الإنجليزية فقط.

BROOKINGS

ملحة عن بروكنجز

إنَّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدِّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدِّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنَّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنَّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2017

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

جدول المحتويات

1	ملخص تنفيذي
3	الإسلاموية: تهديد متزايد في وجه الأردن
5	تحدي الإسلاموية في الأردن
7	نقطة التحول: إسلاميو الأردن والربيع العربي
9	التهديد الذي يشكّله الجهاد
11	الجهاديون الأردنيون في سوريا
15	الدولة تردّ: الردود الأمنية
19	الاستنتاجات والتوصيات
21	الهوامش

شكر وتقدير

أودّ أن أشكر أولاً كلّ مَنْ ساعدني في العمل الميداني في الأردن لكي أتمكّن من كتابة هذه الورقة. فقد قام بعضهم بمجازفات لا يستهان بها بغرض الكشف عن النواحي المختلفة لموضوعٍ معقّد وحساس.

وأدين بالكثير لزملائي في مركز بروكنجز الدوحة على دعمهم لي في خلال إقامتي في قطر. وأنا ممتنة بشكل خاص لمدير المركز طارق يوسف والزملاء في قسم الأبحاث على مساهماتهم وتوجيهاتهم. وأعبر عن امتناني أيضاً للتعليقات التي قدّمها منقّحان لم يفصحا عن اسمهما.

بيفرلي ميلتون-إدواردز
الدوحة، سبتمبر 2017

ملخص تنفيذي

لسنواتٍ، لا بل لعقودٍ حتّى، اعتبر المحلّلون المختصون بالشأن الأردني أنّ المملكة هي "واحةٌ للاستقرار" في قلب منطقةٍ متأزّمة. ولهذا السبب وحده، لطالما اعتبرت دول فاعلة خارجية الأردنّ عنصراً محورياً في الحسابات الأمنية في المنطقة.

غير أنّ الأردن اضطرّ في السنوات الأخيرة الماضية إلى أن يتعايش مع دول مجاورة هشة أو محطّمة، تملؤها التمرّدات والاحتلال الخارجي والثورات. وقد بدت مظاهر عدم الاستقرار هذه، لا سيما أنها مرتبطة بوضع المجموعات الإسلاميّة، تظهر بوضوح في المدن والقرى الأردنيّة. وقد ولّدت معدّلات الهجمات الإرهابية المتزايدة الهواجس إزاء وضع الدولة الأمني.

فالوضع الحالي المتزعزع في الدول المجاورة للأردن يصعّب على المملكة أكثر فأكثر مهمّة الحفاظ على استقرارها الذي لطالما لقي الثناء والإشادة، إذ تواجه عدداً متزايداً من التحديات الأمنية. ففي الداخل، وجّهت مجموعةٌ حاكمة ونافذة أصابع الاتّهام إلى المحيط الإسلامي المحلي القائم منذ وقت في الدولة، واعتبرتها مصدر المشكلة. وبالتالي، لم تفرّق بين المجموعات الإسلاميّة المعروفة التي لطالما رفضت أعمال العنف والإرهاب من جهةٍ، والجهاديين السلفيين الذين يقصدون إلحاق الأذى بالمملكة من جهةٍ أخرى. ويعتبر النظام أنّ الإسلاموية على أنواعها تشكّل تهديداً لوجود النظام الحاكم الذي غالباً ما يُنتقد على أنّه غير ديمقراطي.

ويعتبر أصحاب السلطة في الأردن أنّ سببَ هذا التحدي والتهديد الأخير لسلطتهم في المملكة هو الدورُ التعبوي الذي أدّاه القادة الإسلاميون والمجموعات الإسلاميّة في ثورات الربيع العربي. لذلك، قرّروا بالإجمال أن يتجاهلوا فكرة أنّ قوىً سياسية واجتماعية أخرى قد شاركت أيضاً في التعبير عن مدى إحباطها من اقتصاد متأزّم ونظام سياسي فاسد. وردّاً على هذا الانتفاض الشعبوي المترافق بمطالب تدعو إلى إصلاح اجتماعي واقتصادي وسياسي، زادت الدولة الأردنيّة تركيزها على القوى الإسلاميّة المحليّة، معتبرةً إيّاها طابوراً خامساً محتملاً يسعى إلى الإطاحة بالنظام.

وفي السنوات اللاحقة، ازداد تهديد الجهاد والحركات الجهاديّة السلفيّة فعلاً. فضلاً عن ذلك، تفسّخت الإسلاموية في الأردن لتطال أولئك الذين كان لهم تأثيرٌ فاعل في حركات التمرّد في الأردن وفي بلدانٍ أخرى مثل سوريا أو الذين انخرطوا بأدوار قيادية فيها. وتعكس هذه المجموعات الإسلامويّة الحركة الديناميّة القويّة بين تنظيم القاعدة (مع فروعه في سوريا كجبهة النصرة أو ما تسمى حالياً بجبهة فتح الشام) والدولة الإسلاموية والصراعات الضارية التي نشبت بينها. فما كان من الأردنّ إلّا أن يواجه هذا التهديد المتصاعد المتعدّد الأوجه.

وبهدف مواجهة هذا التهديد، يعتمد النظام الحاكم على دائرة المخابرات العامّة الأردنيّة النافذة. غير أنّ قدرة النظام على أن يتفرد باتّخاذ قراراته بهذا الموضوع هشة، ذلك أنّ الأردن يعتمد على جهات فاعلة قويّة إقليمياً مثل المملكة العربيّة السعوديّة، ودولياً مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة. وفيما تبقى مصلحة الدولة حيال التهديد الجهادي السلفي غير واضحة بالإجمال، يخضع الأردن لضغط خارجي شديد بهدف اتّخاذ سلسلة من التدابير الأمنية حيال الإسلامويّة على مختلف أشكالها في المملكة.

بالنسبة إلى الأردن، سيستمرّ التحديّ الإسلامي على أراضيهِ وسيؤدّي على الأرجح إلى المزيد من الاعتداءات الإرهابية في المملكة وإلى المزيد من التعقيدات في سوريا المجاورة، ممّا سيصعّب عليه مهمّة الحفاظ على أمنهِ. من هذا المنطلق، على حلفاء الأردن، من فيهم إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، أن يضعوا مجموعةً أفضل من السياسات ليساعدوا حليفهم العربي على البقاء "كواحدةٍ للاستقرار" في هذه الأوقات العصيبة. وينبغي أن تشمل هذه السياسات إعادة النظر في الأولويّات المتعلّقة بالإعانات والمساعدات التي تستمرّ بمنح الأفضلية للأردن، ولكن لا تسمح للمملكة بالتغاضي عن تلبية الحاجة الضرورية إلى إصلاحات سياسية واقتصادية.

الإسلاموية: تهديد متزايد في وجه الأردن

لا ينفك التهديد الإسلامي في الأردن ينمو ويتحوّل. وفي هذا السياق، تُشكّل الإسلاموية طيفاً دينياً سياسياً تنتمي إليه مجموعات متنوعة، الأصولية منها والمعتدلة.¹ ولا تواجه القوى الأمنية الأردنية الاعتداءات الإرهابية التي تقوم بها المجموعات الإسلامية خارج الحدود الأردنية بشكل متزايد فحسب، بل تعثر على أدلة تشير إلى عمليات تخطيط تجري داخل الأردن أيضاً. ففي أوائل الألفية الثالثة، ركّز تنظيم القاعدة مثلاً على استهداف الأردن وقواعد الدعم المحليّة المتزايدة الهادفة إلى الإطاحة بالأجندة الجهادية هناك، فوضع خططاً ونقّذ عمليات إرهابية وجّهها ضدّ من أسماه "العدو القريب"، أيّ الدولة الأردنية والمصالح الغربية في المملكة.

وتترسّخ النزعة الإسلاموية في الأردن تاريخياً في نشأة الدولة، فهي ناشطة في التركيبة السياسية ومنغرس في المجتمع. لكن منذ العام 2011، تبدّلت نظرة الدولة تبدّلاً واضحاً لما تعتبره تهديداً إسلامياً.² إذ تعتبر الدولة اليوم أنّ الإسلاموية الأردنية تؤثر في القوى الجهادية في العراق وسوريا وتؤثّر بما تختبره تلك القوى، مع ما لذلك من وقع على التهديدات الإرهابية التي تنشأ ضمن المملكة. فضلاً عن ذلك، كان لمصير مجموعات مثل الإخوان المسلمين، ولا سيّما في مصر حيث تطرح اليوم تهديداً إرهابياً، تأثير كبير في التدابير التي اتخذتها المملكة الأردنية إزاء جماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

لهذا، من المهم فهم سبب تركيز الدولة أكثر فأكثر على تصوير الإسلاموية على أنّها تهديداً أصولي متكاملاً لسلطتها وأمنها على الرغم من أنّ لها في الأردن عدّة أوجه. فقد باتت المملكة والدول الإقليمية والدولية الحليفة لها تنظر إلى عدد من المجموعات الإسلامية الأردنية على أنّها تهديداً مستمرّاً لأمنها. وقد اعتبرت الدولة أيضاً أنّ الإسلاميين يهدّدون النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى إلى حمايته. غير أنّ هذا النظام يفتقر إلى الديمقراطية ويحدّ من حقوق المواطنين. في غضون ذلك، أصبح اقتصاد الأردن هشّاً يعتمد على التحويلات المالية والإعانات والمساعدات الخارجية.

تناقش هذه الورقة التحليلية الخطأ الفادح الذي يرتكبه الأردن باعتبار جميع الإسلاميين في المملكة أعداءً للأردن، فهي بحاجة إلى أن تحافظ على أمنها محلياً لتؤدّي دورها في المعارك الإقليمية خارج أراضيها، ولا سيما في سوريا. وتشدّد الورقة على ضرورة أن تبحث المملكة عن سبل لاستيعاب الجهات الفاعلة الإسلامية المعروفة (وليس المجموعات الجهادية السلفية) التي تشكّل جزءاً من نسيج المجتمع.

ويعتمد بقاء الأردن وسيادته على إدراكه أهميّة المظاهر الدينية لحكّام الدولة ومواطنيها وعلى الاستفادة منها في السياسة. وينبغي على الأردن وحلفائه أن يضعوا سياسات تهدف إلى محاربة التهديد الحقيقي الذي تشكّله المجموعات الجهادية السلفية. لكن ينبغي أن تتضمّن هذه السياسات أيضاً سبلاً تسمح للعناصر الإسلامية الشرعية والمعتدلة بأن تبقى جزءاً فاعلاً في المجتمع الأردني وسياساته. وتشمل هذه السياسات أيضاً إيجاد سبل لإشراك الإسلاميين في مبادرة استراتيجية وطنية للوقاية من التطرّف العنيف ومكافحته.

وترى هذه الورقة التحليلية أنّه على الأردن ألا يعتمد مقاربات أمنية "قاسية" فحسب بغية التصدي للتهديد الأمني

الذي يسببه التطرف الإسلامي العنيف. فبهدف فرض الأمن وتأمين الاستقرار، ينبغي عليه أيضاً أن يعتمد مقاربات "ناعمة" لتفادي التطرف والإرهاب ومحاربتهم. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن للأردن وحلفائه العمل على تعزيز صمود المملكة من خلال وضع مقارنة أمنية تستفيد من النسيج الاجتماعي الأردني المتين والشامل وتسلط الضوء أيضاً على الدور الذي تضطلع به مجتمعاتها.

تبدأ الورقة بعرض التحديات الأمنية والسياسية التي تخضع لها الدولة في مواجهة المجموعات والعناصر الإسلامية الفاعلة. فبعض هذه المجموعات، على غرار جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، يربطها تاريخ علاقات طويل ومعقد مع حكام المملكة. أما بعضها الآخر فيشكل تهديداً في الداخل والخارج، مثل الجهاديين السلفيين الذين أثروا في سير مظاهرات الإسلام السياسي العنيفة والمتطرفة وأدوا دوراً في توجيهها. وتستعرض الورقة بعدئذ الخلفية والسياق اللذين نمت فيهما النزعة الإسلامية وتطورت، ثم تنظر عن كثب في ردود فعل الدولة الأردنية. وتعالج الورقة الأسباب التي تجعل من ردود الأردن الأمنية غير كافية في وجه تهديد متصاعد. وتختتم الورقة بعرض التدابير التي ينبغي على صانعي السياسات اتخاذها للتعامل مع التحديات الأمنية والسياسية في الأردن على أكمل وجه.

تحدي الإسلاموية في الأردن

يعتبر الكثير من صانعي السياسات أنَّ الأردن "واحة اعتدال واستقرار في قلب منطقة مضطربة".³ لكن منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، بدأ الاستقرار والأمن فيه يتزعزعان أكثر فأكثر.⁴

ويفسر هذا التزعزع عددٌ من العوامل، منها الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والسياسي، إلى جانب بعض القضايا الأمنية الإقليمية. فللتريكة الاقتصادية الهشة في الأردن مثلاً، ومن ضمنها نسب البطالة المرتفعة، ولا سيما في صفوف الشباب، تداعيات على الأمن. وقد أصبح النظام السياسي في الأردن أيضاً مقيداً، وقد سمح غياب الإصلاحات المهمة في الدستور للملك بأن يكون الحكم بيده بشكل متزايد. وتبرز أيضاً قضية الانقسام المعروفة والقائمة حتى اليوم بين الأردنيين الأصليين أو أردنيين الضفة الشرقية، والأردنيين من أصل فلسطيني والذين يفوقون السكان الأصليين عدداً، وهم يتألفون من اللاجئين وذريتهم. ويُعدُّ أردنيو الضفة الشرقية قاعدةً للولاء الأساسية للنظام الذي لطالما اعتمد على الدعم العشائري. في المقابل، اعتمدت حركات إسلامية متعددة في الأردن على السكان الأردنيين من أصل فلسطيني ولا تزال تعتمد عليهم. غير أنَّ هذه المجموعة غير متجانسة، فبعض الأردنيين من أصل فلسطيني يدعمون النظام الملكي، ولا سيما من هم في مجال الأعمال ومن ينتمون إلى الطبقات الغنية وإلى الأقلية المسيحية. غير أنَّه في الفترة الأخيرة الماضية، دفع الفقر والفساد وغياب الحريات ببعض أردنيين الضفة الشرقية والأردنيين من أصل فلسطيني إلى تخطي انقساماتهم التاريخية في معارضة النظام الحاكم.

وقد أدت هذه العوامل منذ العام 2011 إلى تزايد الحالات التي غدا فيها السكان ثائرين ومتململين بعد أن بقوا هاجعين ساكنين لفترة طويلة.⁵ فلحظ الفاعلون في الدولة مراراً وتكراراً أنَّ العامل المشترك بين كل هذه الاضطرابات والاحتجاجات هو حضور الإسلاميين فيها ومشاركتهم فيها. وتعتبر القوى الأمنية الأردنية أنَّ المجموعات الإسلامية وقادتها عناصر فاعلين أساسيين في تعبئة المجتمع ضدَّ النظام. ومن بين هذه المجموعات الإسلامية جماعة الإخوان المسلمون.

اضطلع الإسلاميون بدورٍ أساسي في سياسات الأردن على مرِّ التاريخ. فيتضمَّن تاريخ الإخوان المسلمين الطويل في المملكة مثلاً علاقةً تعايش مع الدولة ومشاركةً أساسية في "المعارضة الموالية".⁶ وقد سعى الإخوان المسلمون إلى الوصول إلى السلطة ووصلوا. فقد حققوا ذلك في العام 2016 من خلال التمثيل النيابي، إذ قاطعت جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات لمدة تسع سنوات بعد أن عدلت الحكومة القوانين الانتخابية لتحديد من فرص وصول الإسلاميين، لكنَّها عادت في العام 2016 وشاركت في الانتخابات التشريعية في تحالف جديد ضمَّ المسيحيين والمستقلين. وقد علّق مراد العضيلة، الناطق الرسمي باسم جبهة العمل الإسلامي، وهي الحزب السياسي التابع للإخوان المسلمين، قائلاً: "على الرغم من تحفظنا عن التلاعب الذي حصل في الدوائر الانتخابية وعن الضغط الذي فرضته الحكومة على حركتنا منذ بدء الأحداث في المنطقة، قرّرنا أن نشارك في الانتخابات".⁷ وقد حاز التحالف على 15 مقعداً من أصل 130 في البرلمان. لكنَّ العضيلة اشتكى قائلاً إنَّهم ما زالوا "يواجهون العرقلة والتوقيف. فالنظام لا يسمح للبرلمان حتى اليوم بأن يكون الوسيلة لإحداث أي إصلاح أو تغيير في السياسات أو في الحكومة... فحتى مجلس الوزراء لا يضطلع بدورٍ فاعل في معالم هذه الدولة". وفي إشارةً مبطنّة نوعاً ما إلى سلطة أجهزة الدولة الأمنية، أضاف: "لقد أُحيلت هذه المهمة إلى أيدي آخرين لم ينتخبهم الشعب من أجل الشعب، ولم يتمَّ تعيينهم للحكم أو سنَّ القوانين".⁸

وكما توضح الأقسام الآتية من هذه الورقة، تصنّف الأجهزة الأمنية الأردنية الكثير من المجموعات والعناصر الفاعلة ضمن المجموعات الإسلامية على أنها خطرٌ أمني متزايد. وينظر المسؤولون الأمنيون ورجال المخابرات الأردنيون وحلفاؤهم في الخارج إلى العناصر المؤلفة للإسلاموية في الأردن ويرون فيها خطراً موحداً متزايداً، إذ يخشى هؤلاء المسؤولون من أنّ الإسلاميين في الأردن يخطّطون للحصول على أسلحة ويتعاونون مع مجموعات إرهابية ويستهدفون مواقع داخل المملكة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه الأردن هذ العدد من التهديدات الجديدة، قدّمت عدّة جهّات فاعلة خارجية المساعدة لقطاعه الأمني. وشيئاً فشيئاً، أدّى هذا الدعم إلى توطيد العلاقات الأمنية وتعزيزها مع دول فاعلة عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.⁹ ويأتي بعض من هذا الدعم من دول إقليمية، منها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر التي تربط الأردن بها علاقات طويلة وإن كانت محمومة.¹⁰

وفي أعقاب ثورات الربيع العربي، تمكّن الإسلاميون كالأخوان المسلمين في مصر من الوصول إلى السلطة في البداية. وسرعان ما بدا واضحاً أنّ العناصر الجهادية شهدت إعادة تشكيل في أنحاء المنطقة.¹¹ ولفتت هذه التطوّرات انتباه الأردن حيال تحديات جديدة، بعدما قاومت المملكة تنامي مظاهر هاتين النزعتين محلياً.

فأقّى ردّ العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ومساعدوه عبر إعادة النظر بالأجندة المعنية بالإصلاح الاقتصادي الاجتماعي والسياسي. وأمر أيضاً أجهزة الأمن بإعادة ضبط نشاطها بهدف دعم صمود النظام في وجه موجة الاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي اندلعت في المملكة.¹² وقد اعتُبرت هذه الاحتجاجات غير مسبوقة في بعض النواحي لأنها لم تتضمن عناصر إسلامية أردنية فحسب، بل غيرها من المجموعات الاجتماعية فضلاً عن طبقات المجتمع وقطاعاته أيضاً التي تُعتبر عادةً وفية للملك، مثل شيوخ العشائر وعناصر الجيش السابقين. وعلاوة على المناداة بالإصلاح والاحتجاج على الفساد والمطالبة بحقوق أكثر، برز انتقاد واضح للحكم الملكي أيضاً.

وقد ساهمت الأحداث في البلدان المحاذية للأردن في بروز المخاوف حول الأمن القومي في المملكة. فقد فاقم اندلاع الحرب في سوريا مخاوف صانعي السياسات في الأردن، إذ زعزعت الحرب الحدودَ مع سوريا وأفضت إلى تدفق عددٍ هائلٍ من اللاجئين السوريين إلى المملكة. ولم يولّد الصراع خوفاً من أن يتسلّل إرهابيون إسلاميون إلى البلاد فحسب، بل من أن يشجّع التطرّف والإرهاب في داخل المملكة أيضاً. وهذ الأردن أيضاً انهياراً حكم الدولة في المناطق السنية في العراق المجاورة وقيام الدولة الإسلامية. وبالفعل، أدّى ظهور الحركات الجهادية العنيفة ومحاولة المجموعات الإسلامية المتطرّفة، مثل تنظيمي القاعدة وداعش، أن تستهدف الحدود الأردنية مع العراق وسوريا إلى قرع ناقوس الخطر لدى الطبقة الحاكمة.¹³

ودفع هذا الشعور بالخطر إلى اعتماد عددٍ من السياسات التي صوّرت الإسلاميين بشكل متزايد على أنّهم تهديداً لوجود الدولة ولمفاهيم الهوية والطبيعة الوطنية الأردنية. وتضمنت هذه السياسات اتخاذ إجراءات أمنية صارمة، بالإضافة إلى مقاربات قضائية وقانونية تجرّم التعبير عن الرأي الإسلامي أكثر فأكثر. فقلّب هذا التصوير وضع الإسلاموية في المجتمع الأردني رأساً على عقب وتجاهل عمداً التوجه الإسلامي الراسخ في دعم مشروع الدولة الأردني.

ولطالما عمل مع الدولة الكثير من الإسلاميين، وبوجه خاص الإخوان المسلمون في الأردن بصفتهم جزءاً من المعارضة السياسية، ولا سيّما في عهد الراحل الملك حسين. لذلك، وُضعت قوانين وتقييمات خاصة تتناول موضوع التفاهم بين النظام والمعارضة وحماية مشروع الدولة من التهديدات. غير أنّ هذه المقاربة التي وضعتها الحكومة تقوّض ذاتها، إذ يبدو أنها تخلّ بهذه القوانين، على حساب مجموعات مثل الإخوان المسلمين والنظام الحاكم على حدّ سواء.

نقطة التحول: إسلاميو الأردن والربيع العربي

شكّل الربيع العربي حدثاً ضخماً في الشرق الأوسط، فقد ظهرت سلطة شعبية لم تظهر من قبل، الأمر الذي أدّى إلى هبوب رياح التغيير في أنحاء المنطقة. وفي الأردن، ظهرت التعبئة الشعبية من خلال موجة احتجاجات تصاعدت في المملكة كلّها. أمّا أسباب هذا الحراك الكامنة فتعود إلى نسب البطالة المرتفعة لدى الشباب والفساد والتهميش السياسي والاقتصادي الاجتماعي لسكان الأردن، وهو معظمه من الشباب. وقد بيّنت استطلاعات الرأي باستمرار أنّ قضايا مثل الفقر والفساد لطالما شكّلت القضايا الأبرز التي تشغل بال الأردنيين أو تبرّر عدم رضاهم عن نظامهم الحاكم.¹⁴ على ضوء هذه الأحداث، وعد الملك عبد الله الثاني وحكومته أن يحدثوا إصلاحات في المملكة، غير أنّ هذه الوعود لم تتجلّ بسرعة على أرض الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، أدّى الربيع العربي وما تمخّض عنه من اضطراب سياسي في الأردن والدول المجاورة إلى إعادة ترتيب في تحالفات المملكة وعلاقاتها الاستراتيجية التي ورّطتها بعمق في السياسات الإقليمية. وكان ذلك حدثاً غير مسبوق، ولا سيّما أنه يرتبط بتحديّ الإسلام السياسي. لكن للعاهل الأردني، كانت رمزية بروز الأحزاب الإسلامية في أماكن أخرى في المنطقة مقلقة جداً حيال شرعيّته وحقوقه في الحكم.

ويتمثّل بعدّ آخر للربيع العربي في الأردن أيضاً في الخوف الذي أوحى إليه النظام من أن يستغلّ الإسلاميون هذه الاضطرابات ليتمكّنوا من تحديّ هيمنة الملك بشكل جدّي. فكان ذلك حجة ملائمة لكي يخفي النظام عدم رغبته في معالجة مظالم أغلبية المجتمع الأردني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحقيقية بجدية أو عجزه عن معالجتها. ويدّعي الصحفيون المستقلّون أنّ وسائل الإعلام التابعة للدولة صوّرت الاحتجاجات على أنّها جراء حتّ إسلامي "لتغطية حقيقة أنّ هذه المظاهرات موجّهة فعلياً ضدّ سياسات النظام".¹⁵

غير أنّ شخصية بارزة في جماعة الإخوان المسلمين في الأردن أوضحت أنّ الإطاحة بالحكومة لم تكن يوماً نيّة قيادة الجماعة. فقد دعمت قيادة الجماعة العليا تطبيق أجندة إصلاح وليس نشوب ثورة. وفي استفتاء سريّ ضمّ 120 فرداً من أفراد الجماعة، صوّت القادة بسوادهم الأعظم على المطالبة بالإصلاح في الحكومة، فيما طالبت خمس أصوات فقط بعزل الحكومة.¹⁶ وقد كان الإخوان المسلمون في طليعة من طالب بالإصلاح وحثّوا المجتمع على الاحتجاج، لكنهم قاموا بذلك بالتعاون مع قوى اجتماعية مختلفة أخرى.¹⁷ وبالفعل، حاول الإخوان المسلمون حشد داعميهم تحت شعارات الأمة والدولة الأردنية، وحضروا أيضاً تجمّعات ونظّموها للمطالبة بإصلاحات دستورية للحدّ من سلطات الملك، من بينها حقوقه بحلّ البرلمان وبتعيين رئيس الوزراء ومجلس الأعيان.¹⁸

ومع توالي أحداث الربيع العربي ووصول الإخوان المسلمين في مصر إلى السلطة وخلعهم من الحكم، ظهرت مجموعة نافذة من القوى الإقليمية وبدأت تضغط على الحكم الملكي الأردني لتجمّع الإخوان المسلمين. فشجّع حلفاء مثل مصر برئاسة عبد الفتاح السيسي والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الأردنّ على الاستمرار بالضغط على الإخوان المسلمين.¹⁹ نتيجة لذلك، استطاعت ردود الدولة الأمنية بحلول مطلع العام 2015، بالتزامن مع انقسامات داخل الجماعة، أن تُضعف الإخوان المسلمين إلى حدّ تفكّكهم.

وتدخلت الدولة بنشاط عبر تشجيع حركة منافسة للإخوان المسلمين، وهي جمعية الإخوان المسلمين بقيادة المراقب العام السابق للجماعة، عبد المجيد الذنيبات، لكي تبرز كقوة معتدلة داعمة للنظام. ويقرّ الذنيبات أنّ المسألة كانت قضية سياسية تتمحور حول إزاحة الآخر أو إزاحة الآخر لهم. وقال: "لقد عرفنا أنّها ليست سوى مسألة وقت قبل أن تُفرض قيودٌ علينا لأنّ الإخوان المسلمين كانوا قد تلقّوا بعض الإشارات من النظام بهذا الخصوص. وكان الضغط يزداد، وأدركنا ذلك في عدد الاعتقالات التي قامت بها السلطات الأردنية وفي التضييق العام المفروض علينا".²⁰ وسمحت الدولة لجمعية جماعة الإخوان المسلمين أن تتسجّل وتحلّ بموجبه محلّ الإخوان المسلمين في شهر مارس من العام 2015.

ولا شك في أنه يمكن اعتبار جمعية جماعة الإخوان المسلمين منصاعة أكثر لمفهوم المصلحة الوطنية الذي وضعته الدولة.²¹ فقد صرّح الذنيبات قائلاً: "لقد حصلنا على ترخيص من الدولة وغدت جمعيتنا شرعية، ونحن اليوم جزء من النظامين السياسي والاجتماعي في المملكة. وتمكّننا من الحصول على عددٍ لا يستهان به من التأييد... فما رأيكم؟ أليس من الأفضل أن نخضع للقانون في بلدنا على أن نخرج عنه؟ فكلّ حزبٍ يفقد شرعيّته إذا لم يُخضع نفسه... نحن لا نعارض الحكومة سوى في بعض السياسات لكننا نتفق معها في حال وجود سياسات. فما من معارضة مطلقة بالنسبة إلينا في الأردن بصفتنا مجموعة أو حزباً سياسياً".²²

في تلك الأثناء، ساءت الأحوال بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين. فقد ألقت الدولة القبض على أكبر قادتها، زكي بني أرشيد، وزجّته في السجن في شهر فبراير من العام 2015. وقد حدّت بشدّة أيّ تواصل بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس الفلسطينية ومنعت أي روابط بينهما. وفي أبريل 2016، أقفلت القوى التابعة للدولة مقرّ الإخوان المسلمين الرسمي ومكاتبهم الإقليمية باعتبار أن الجماعة لم تعد كياناً شرعياً.²³ زد على ذلك أنّها حُجزت أصول الجماعة التي تُقدّر بعشرات الملايين من الدنانير الأردنية، واعدةً بأن تحوّلها إلى جمعية جماعة الإخوان المسلمين.²⁴

لكنّ الإخوان المسلمين يتحمّلون جزئياً مسؤولية هذا التصرف، بحسب بعض أعضاء الجماعة السابقين. إذ يقولون إنّ الربيع العربي قد كشف عن تصدّعاتٍ بين الأجيال في داخل الحركة، وانحيازٍ مفرط تجاه حركة حماس، وإخفاقي في نشر رسائل تحاكي مشاعر الأردنيين في المملكة. وختم الأعضاء السابقون قائلين إنّ الإخوان المسلمين مثلاً قد اقترفوا خطأً في مقاطعة إجراءات دستورية قومية مستوحاة من الحكومة. وأضافوا أيضاً أنّه في أعقاب الثورات العربية لم يتمكّن الإخوان المسلمون من إحداث إصلاحات داخلية كانت لتساعدتهم على الصمود.²⁵

التهديد الذي يشكّله الجهاد

على عكس جماعة الإخوان المسلمين، كان عدد الجهاديين في الأردن ضئيلاً نسبياً ومشتملاً نوعاً ما قبل اندلاع الثورات العربية. بيد أن قادتهم تمّتعوا بنفوذ كبير، ومن بينهم أيديولوجيون مثل أبي محمّد المقدسي (عصام محمّد طاهر البرقاوي) وأبي سيّاف (محمّد الشلبي) وسعد الحنيطي وأبي قتادة (عمر عثمان). فحتّى عندما سُجنوا، استطاعوا إدارة الحوارات في الأردن وسوريا حيث تحوّلت الثورة الشعبية إلى حرب أهليّة ضارية استقطبت قوى خارجية بسرعة.²⁶ وسرعان ما استغلّ الجهاديون السلفيون التعبئة الشعبية التي انصفت بها الثورات العربية. فيؤكّد أبو قتادة مثلاً أنّ "التعبئة" الواسعة النطاق كانت مبرّرة نظراً للطرق التي "تأثّر فيها بسياسات أنظمة كهذه". ويضيف أنّ "العالم الجهادي وقضيته بأكملهما" قد شاركا في هذه التعبئة.²⁷

وقد غدا تحديد المدى الذي تمكّن الجهاديون من الوصول إليه في التكيّف آنذاك مع التغيّرات المستمرة في المنطقة موضوعاً مفتوحاً دائم التطوّر، وبالتالي لا يمكن الجزم به جزمًا بسيطاً. لكنّ الواضح هو أنّ السلطات الأردنية الحاكمة تعتقد أنّ الجهاديين الأردنيين قد أدّوا دوراً شائكاً وراسخاً في التحديات الأمنية التي تواجهها الدولة داخلياً وخارجياً على حدّ سواء.

بالرغم من ذلك، اعتقدت الدولة الأردنية أنّه بإمكانها السيطرة على الخطر الإسلامي حتى وقوع أحداث صيف 2014، حين سيطر تنظيم داعش على جزء كبير من الأراضي السورية والعراقية المجاورة. فكانت تلك النقطة التي بيّنت للحكومة عن محور إسلامي خارجي وداخلي دفع بها إلى إعادة النظر في استراتيجيّتها الأمنية واتّخاذ قرارٍ أمنيّ باتّباع مقاربات أكثر قمعاً في مواجهة الإرهاب. غير أنّ هذه المقاربة أظهرت حدودها في العامين 2015 و2016 جرّاء عددٍ من الحوادث يُقال إنّ داعش وغيرها من العناصر قد تسبّبت بها، بالإضافة إلى إخفاقات الاستخبارات الواضح في المملكة وعلى حدودها.²⁸

وينظر الأردن وحلفاؤه اليوم إلى الإسلاميين على أنّهم إمّا جزءٌ أساسي من التهديدات المتطرّفة العنيفة أم معرّضون للانجراف نحو التطرّف بتأثيرٍ من فاعلين إقليميين آخرين. ويشهد على ذلك ما قامت به الدولة من أعمال القمع والاعتقالات والاحتجازات وعدد المحاكمات الأمنية الكبير.²⁹ وبدأت الدولة أيضاً اعتبار الإسلاميين تهديداً مقلقاً من حيث تأثيرهم في سوريا والعراق وفلسطين وغيرها من الأراضي.³⁰ ونظراً إلى هذه المشاهد الإقليمية الراهنة، لم يُعتبر ذلك بالجديد، فلطالما أثر القادة الجهاديون السلفيون الأردنيون في قضايا غيرهم من الجهاديين، وتأثّروا فيها أيضاً.³¹ فلم يكن بالأمر المفاجئ حينها أن ينضمّ التيار الجهادي في سوريا إليهم.

وفي الوقت ذاته، برزت حالات نادرة تحمّلت فيها بعض العناصر الجهادية، ربّما عن طريق الالتباس، أهدافاً أو أجندات أمنية حكومية معيّنة أو حتى تحالفت معها. فعلى سبيل المثال، عندما ألقى تنظيم داعش القبض على الطيار الأردني معاذ الكساسبة، استعانت الدولة بجهاديين أردنيين بارزين مثل المقدسي وأبي قتادة لتأدية دورٍ أساسي في المفاوضات الهادفة إلى إطلاق سراح الكساسبة.³² في المقابل، أطلقت الدولة سراح قادة مثل المقدسي وبدأت أنّها سمحت لهم بإجراء نشاطاتهم. غير أنّ مفاوضاتها مع داعش لم تفشل فحسب، بل زادت العداءة بشكل واضح مع الأوساط الجهادية أيضاً.

وقد برز بين الأوساط الجهادية أيضاً نقاشٌ حول الربيع العربي والدولة الأردنية والحالة في سوريا مع تداعياتها على العالم الجهادي السلفي. ففي الأردن يؤيد اليوم بعض المواطنين الشباب الجهادَ في سوريا بعد أن كان بعضهم في الماضي يدعم الإخوان المسلمين المعتدلين.³³ وقد يعزي الأمر إلى أن الدولة كانت تقيد التحركات الإسلامية بشكل متزايد على أراضيها، فيما تركز تفسيرات أخرى على تهमيش الشباب وإبعادهم عن الدولة الأردنية.

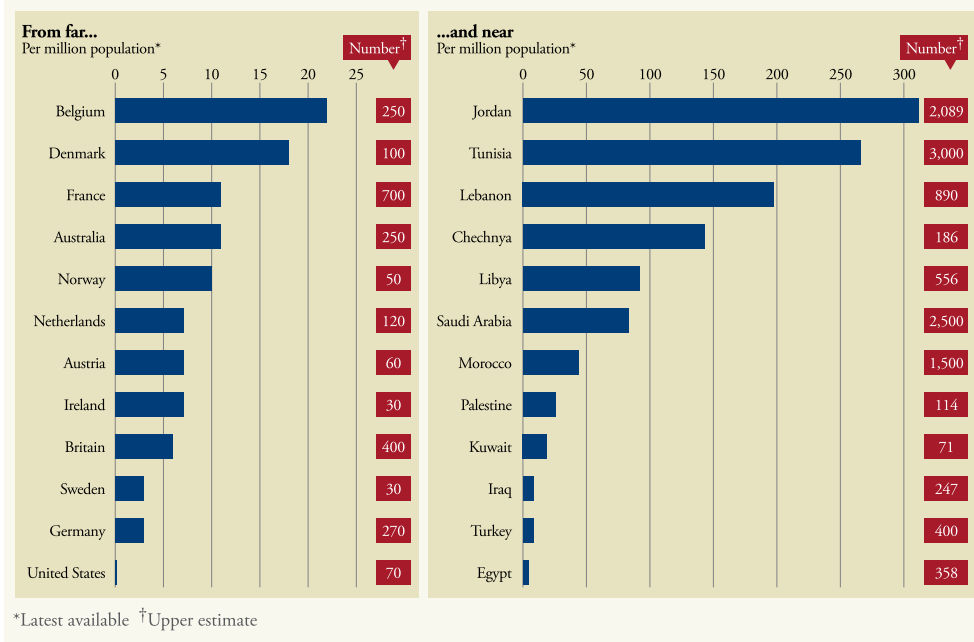
الجهاديون الأردنيون في سوريا

أما خارج حدود المملكة، فقد نشأ الجهاد السلفي الأردني ليضطلع بدور هام في الصراع السوري،³⁴ بمعنى أنه يسعى إلى متابعة مسيرة الجهاد الأردني في هذا النوع من المسارح، كما تم تأكيداً أعلاه. غير أن للجيل الجديد من الجهاد الأردني تأثيراً في الطريقة التي تتعامل بها الدولة الأردنية مع التهديد الأمني على أراضيها.

وقد بدأ دفع الجهاديين الأردنيين إلى سوريا بُعيد اندلاع أعمال العنف هناك. ومنذ العام 2011، انضمّ الجهاديون الأردنيون إلى مجموعات مختلفة من الثوريين والجهاديين المناهضين لبشار الأسد. وبحلول منتصف العام 2012، أظهرت تقارير إخبارية ومستندات اتّهام حكومية إلى أي مدى انخرط شباب يحملون "قضية جهادية" وقادة كبار من الجهاديين في القتال أو جندوا غيرهم للمشاركة.³⁵ وكان الجهاديون السلفيون الأردنيون، من بينهم المقدسي وأبو قتادة وسامي العريدي، يؤمنون القيادة والتحفيز والاندفاع إلى أتباعهم ومساعدتهم دعماً للمعارضة السورية. ويفسر ذلك جزئياً الأعداد التي غادرت الأردن آنذاك لتنضم إلى الثوار الإسلاميين، مثل جبهة النصرة وجيش الإسلام وأحرار الشام وداعش. وفي العام 2013، لفتت تقارير الإعلام العربي النظر إلى مسارات الجهاديين عبر الحدود الأردنية السورية، وإلى انضمامهم إلى هذه المجموعات، وإلى عمليات شراء الأسلحة غير المشروعة التي قاموا بها.³⁶ وتتجسّد جاذبية الجهاد السوري الحالي وتأثير التعبئة الطائفية في الأردن خير تجسيد في مجلس العزاء وخطبة العزاء اللذين أقيما للحارث أبو رحيم في مدينة الزرقاء الأردنية بعد مقتله في خلال محاربته مع جبهة النصرة.³⁷

وتشير تقديرات مختلفة إلى أن عدد الأردنيين الذين تركوا بلادهم ليحاربوا في سوريا يتراوح بين ألف و4 آلاف شخص.³⁸ وتعتبر هذه الأرقام الأعلى إذا احتسبت كنسبة من السكّان مقارنةً بنسب المحاربين غير السوريين القادمين من أي دولة في العالم (راجع الجدول 1). وقد أمّن هذا الدفق من الأردنيين جنوداً لمجموعات مختلفة من الثوار الإسلاميين. والأهم من ذلك أن عدداً من الأردنيين وصل إلى مراكز قيادية، ولا سيما في فرع القاعدة في سوريا المعروف بجبهة النصرة (علماً بأنها قد غيّرت اسمها لتصبح جبهة فتح الشام عام 2016، وهي تتّأسس اليوم تحالف هيئة تحرير الشام).

الجدول 1: المقاتلون الأجانب في سوريا



المصدر:

“It Ain’t Half Hot Here, Mum,” Economist, September 1, 2014, <https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21614226-why-and-how-westerners-go-fight-syria-and-iraq-it-aint-half-hot-here-mum>

جبهة النصرة والعامل الأردني

أدّى الجهاديون الأردنيون دوراً هاماً في استراتيجية جبهة النصرة وفي عملياتها على حدّ سواء. فكان الجهاديون الأردنيون، على غرار مصطفى عبد اللطيف صالح، المعروف بأبي أنس الصحابة، وإياد الطوباسي، المعروف بأبي جليبيب، من مؤسسي جبهة النصرة على الرغم من أنهم خضعوا لقيادة أبي محمّد الجولاني السوري الجنسية. وقد قادوا جبهة النصرة وأشرفوا على عملياتها، ولا سيما في المناطق السورية الجنوبية التي تتاخم الأردن، ومن بينها مدينة درعا.³⁹ وفي أغلب الأحيان، أتي دعم التيار الأردني لجبهة النصرة نتيجةً لتفكير وارتباطٍ أيديولوجيين راسخين بتنظيم القاعدة يرمز إليهما قادةً مثل المقدسي وأبي قتادة بعد عودته إلى الأردن عام 2013.

وبحلول أواخر العام 2012 وبداية العام 2013، كانت جبهة النصرة قد باتت متشرّبة روحياً بتفكير أردنيين مثل سامي العريدي وتخضع لقادةٍ مثل أبي المقداد الأردني وأبي سمير الأردني وأبي شامة الأردني.⁴⁰ ويؤكّد صهيب عنجريني أنّ جبهة النصرة قد خضعت فعلياً لقيادة أردنية، ولم يشكّل الجولاني سوى قائد سوري رمزي.⁴¹ وحافظ القادة الجهاديون الأردنيون وتنظيم القاعدة على الروابط بينهما. بالإضافة إلى أنّ هذه الشخصيات قد ساهمت في ازدياد الشرخ والصراع بين جبهة النصرة وداعش.⁴²

أثر تطوّر الجهادية السلفية في سوريا مع انشقاقاتها المتزايدة في الأردن والتحديات الأمنية التي يواجهها. فلم يجنّد تنظيم داعش فكرة أن تسيطر جبهة النصرة وحدها على الساحة السورية، ممّا أدّى إلى ازدياد العدائية بين الطرفين (وغيرها من القوى الجهادية في سوريا) بحلول عاميّ 2014 و2015.⁴³ وكان لهذا التناحر الأيديولوجي والحربي تأثير كبير في حركة الجهاد السلفية في الأردن، إذ ولّد خلافاً وصراعاً بين قادتها وأيديولوجيها، من بينهم المقدسي وأبو قتادة وسعد الحنيطي وجعفر الشامي وأبو سيّاف.⁴⁴ وقد أقرّ أبو قتادة بذلك قائلاً إنّ هذا التوتر أثر أيضاً في قيام تحالفات بين الجهاديين محلياً وإقليمياً وعالمياً. وفي أواخر العام 2016، أعلن أبو قتادة أنّ الحركة الجهادية تشهد "ثورةً داخليةً في صفوف المعارضة الإسلامية تتضمّن إعادة ضبط وجمع وتنظيم على قدر كبير من الأهمية".⁴⁵

ومحورت النزاعات داخل الحركة الجهادية حول انتزاع سدة القيادة. ففي العام 2014، بعد أن طلب قائد تنظيم داعش أبو بكر البغدادي الذي نصب نفسه خليفة من داعمي النزعة الجهادية في سوريا أن يبايعوه ويقدموا ولاءهم له، علماً أنه قد سبق أن تمّت مبايعة تنظيم القاعدة وقيادته، رفض ذلك الفاعلون في النزعة الجهادية السلفية الأردنية، مثل المقدسي وأبي قتادة، وعارضوا ادّعاءات البغدادي بالشرعية. وأدّى هذا الوضع بدوره إلى خلاف وصراع بين عناصر جهادية سلفية أخرى في الأردن، وأيضاً بين أردنيين منخرطين في مجموعات ثورية إسلامية في سوريا.

أما على ساحة المعركة السورية، فبدأت الخلافات واضحة بين قيادة داعش والجهاديين السلفيين الأردنيين وجبهة النصرة. ففي أواخر العام 2014 مثلاً، انشقّ على الجبهة السورية وفي الأردن عددٌ من مقاتلي جبهة النصرة وقياداتها وانضمّ إلى تنظيم داعش، بمن فيهم قادة مثل سعد الحنيطي الذي عمل لاحقاً قاضياً في الرقة قبل أن يعدمه التنظيم بتهمة التواطؤ.⁴⁶ وبدأت المظاهر العلنية المؤيدة لداعش تبرز أكثر في البلدات الأردنية التي اعتُبرت مخازن دعم لجبهة النصرة في صيف عام 2014، مع الإشارة إلى أنّ بعض الأدلة أظهرت أنّ قوى الأمن الحكومية كانت على الأقل على دراية بهذا النوع من الدعم.⁴⁷

وتراجعت بعدها وتيرة هذه الانشقاقات، وبحلول العام 2015، تمّ تناقل أخبار عن أنّ عناصر أردنية تنشقّ عن داعش وتنضمّ من جديد إلى جبهة النصرة وغيرها من الفصائل الجهادية في سوريا. ووقعت أيضاً اشتباكات مسلحة بين الفريقين على الأرض السورية تُعزى بمعظمها إلى الحرب الكلامية الحادة المتفاقمة التي دارت في الأفق الأيديولوجي بين عناصر داعش وجبهة النصرة والقيادة الجهادية السلفية الأردنية. ففي ربيع العامين 2015 و2016 مثلاً، انضمت جبهة النصرة إلى القوى الثورية الأخرى للإطاحة بداعش وإخراجها من مواقع في القلمون في شمالي دمشق ومن مناطق في محافظة درعا السورية، بما فيها بصرى الشام القريبة من الحدود الأردنية.⁴⁸ وقاد المقدسي وأبو قتادة محاولات للتواصل بين السلفيين الجهاديين الأردنيين وجبهة النصرة وداعش، والتوسط في ما بينهم والوصول إلى اتفاقيات في ما بينهم، غير أنها إما باءت بالفشل أم أسفرت عن علاقات أشدّ عداءً وحنقاً بين العناصر. فيصف أبو قتادة مثلاً داعش بسهمٍ استهدف الشعب المسلم فأصابه وجرحه.⁴⁹

وعلى نطاق أوسع، رفض تنظيم القاعدة مطالب أبي بكر البغدادي باستلام زمام القيادة والتحكّم وبعض من مواقف داعش وتكتيكاتها. وبما أنّ الحرب في سوريا جذبت الأردن للمشاركة فيها، أدّى هذا الموقف جزئياً إلى نشوء أرض مشتركة بين الجهاديين الأردنيين والحكومة. وقد بدا ذلك بوضوح في فبراير 2015 بعد أن قتل تنظيم داعش الأسير الطيار الأردني معاذ الكساسبة.⁵⁰

فأثر مقتل الكساسبة وما ولّده ذلك من اشتزاز كبير لدى الشعب، تبيّن أنّ القادة الجهاديين الأردنيين لم يحاولوا أن يفاوضوا لإطلاق سراح الكساسبة وغيره من الرهائن فحسب، بل أيّدوا الحكومة وغيرهم من رجال الدين في استنكار هذا العمل أيضاً. ردّاً على هذا التصرف، لم يجنّد داعش نبذه المملكة باعتبارها دولة كافرة فحسب، بل أبقى البلاد

نصب عينيه. بالإضافة إلى ذلك، لجأ تنظيم داعش إلى خطاب حادّ اللهجة استهدف فيه قادةً جهاديين سلفيين معيّنين، مثل المقدسي وأبي قتادة وأبي سيف. فانتقد التنظيم قادةً كهؤلاء، واصفاً إياهم بالوثنيين أو الطواغيت، ونعت أبا سيف "بالكاذب".⁵¹ علاوة على ذلك، واجهت النزعة الأردنية الجهادية متاعب وضغوطاً في سوريا لأنّ عناصر في جبهة النصرة انشقّوا عن داعش وانقلبوا على رفقاتهم السابقين. وطالت الانشقاقات أردنيين بارزين، مثل أبي سمير الأردني (الذي يدّعي بعض الجهاديين أنه مصطفى عبد اللطيف صالح الذي ذكرناه أعلاه والمعروف بأبي أنس الصحابة)، والذي كان أمير جبهة النصرة في منطقة درعا.⁵²

ومؤخراً، يرفض قادةً جهاديين، مثل أبي قتادة، مناقشة النزاعات الماضية مع داعش، ويقولون بدلاً من ذلك: "لقد حان وقتهم، فهم ضعفاء وأفكارهم عقيمة. لقد انتهوا. فمن الناحية العسكرية، هم في موقفٍ صعبٍ وتمّ إضعافهم. أمّا أفكارهم وأيديولوجيتهم، فقد انتهت حتماً. إنّ أيديولوجيتهم سطحية، وأفكارهم سطحية ولم تُظهر عمق، ولم تأت من موقع معرفة وفهم عميق وتفسير".⁵³ وكما يبيّن القسم الآتي، فإنّ تأثير هذه التطورات كبيرٌ في أجندة الأمن القومي في الأردن.

الدولة تردّ: الردود الأمنية

وفي هذا الصدد، يقول الفريق الركن محمود فريحات، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأردنية: "يُكمن الخطر أنه بعد إخراج داعش من الموصل ستتحول أنظاره نحو الرقة ودير الزور، ومن هناك إلى الحدود الأردنية... فالأمل الوحيد [لمقاتلي داعش] هو أن يلجأوا إلى الحدود الأردنية... ويشكل هذا خطراً على هذه الحدود لكن، والحمد لله، نحن على أتم استعداد لمواجهة هذا الخطر المرتقب".⁵⁴

وقد شكّل بروز المجموعات الجهادية في الصراع السوري ومشاركة الأردنيين الواسعة فيها تحديات أمنية جديدة للمملكة. ففي العام 2016، وصف أحد المحللين انضمام الجهاديين الأردنيين إلى مجموعات كهذه على أنه "وباء يهدد السلم والاستقرار، سواء إن بقوا في سوريا أم عادوا إلى الوطن".⁵⁵ فضلاً عن ذلك، يؤكّد بعضهم أنّ هذا الجيل من الجهاديين يختلف عن سابقه، فهو لا يعلن إيمانه بالجهاد العالمي، بل "يحدّ التزامه في سوريا، مما يعني أنّ أهدافه محلية لا عالمية"، بحسب ادّعاء أحد القادة الجهاديين.⁵⁶ ويولّد هذا التركيز المحلي مخاوف حيال أمن الأردن. فقد حلّلت بعض الشخصيات الحكومية أنّه في حال كان الجهاديون الأردنيون يقاتلون للإطاحة بنظام الأسد في سوريا، فسوف يستهدفون النظام الأردني أيضاً.

علاوة على ذلك، للدولة الأردنية التزاماتها الخاصة على الساحة السورية، ولا سيّما في شمالي حدود المملكة وشرقها.⁵⁷ فشبكات الاستخبارات الأردنية وإنشاء غرف القيادة والتحكّم والدعم المقدّم للثوّار قد دفعتها مباشرة إلى قلب جنوبي سوريا. ويُعدّ دور الأردن في الصراع السوري في أوجّه على هذه الحدود وفي محيطها.⁵⁸

وقد طوّر الأردن مجموعة من الوسائل بغية تحديد التهديدات الأمنية ومحاربتها، إذ تتحلّى المملكة بهيكلية أمن داخلي متينة، ويتحكّم الملك عادة بالسلطات الأساسية في مؤسساتها. وقد اعتمد الملك عبد الله الثاني إلى حدّ كبير على المؤسسات الأساسية التالية لضمان أمن البلاد: الأجهزة الاستخباراتية (على رأسها دائرة المخابرات العامة) والشرطة (المعروفة بمديرية الأمن العام) ومحاكم أمن الدولة الأردنية والقوات المسلحة.

وقد لجأ النظام الأردني إلى هذه المؤسسات ليضع الإسلامية تحت ضغط غير مسبوق، إذ زاد اعتبار الدولة للإسلاميين الأردنيين على أنهم شكل من أشكال التهديد، فوظفت موارد ضخمة لمواجهةهم. ووسّعت تشريعات جديدة، منها الإصلاحات في قانون العقوبات لعام 2005 وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 والتعديلات التي أجريت عليه عام 2014، نطاق الأعمال التي تعتبرها الدولة معادية لها، بما فيها الأعمال التي تُنفذ تحت الراية الإسلامية.⁵⁹ واستخدمت الدولة هذه التعديلات التشريعية وغيرها للحدّ من حريّات مواطنيها، بمن فيهم أولئك المنخرطون في الحركات الإسلامية الأردنية.⁶⁰ ويظهر ذلك التضييق من خلال المدى الذي تصل إليه الدولة في التدقيق باستمرار في تلك العناصر وأيضاً من خلال مدامات مكافحة الإرهاب والاعتقالات والاحتجازات من دون محاكمات، وزيادة معدّلات الادّعاءات في محاكم أمن الأردن بحق أفراد مرتبطين بهذه الحركات أو متهمين بالانخراط فيها.⁶¹

واتّخذت الدولة أيضاً تدابير لقمع عناصر معارضة وعناصر أخرى ضمن الدولة واحتوائها.⁶² ويعتقد اليوم الصحفيون والناشطون والفاعلون في المجتمع المدني ومسؤولون حكوميون سابقون أنّ الدولة قد أصبحت "دولة بوليسية" يطغى

عليها "جو من الخوف". لقد أصبح الأردن بلداً شديد التقييد تراقب فيه الدولة من ينتقد نظامها وتضايقه وتتهمه في محاكم أمن الدولة وتسجنه. وعلق ناشط قائلاً: "صحيح أن السلام يعم الأردن، إلا أن الحرية غائبة".⁶³

دولة استخبارات؟

منذ نشوء ثورات الربيع العربي، تعتبر الدولة الأردنية الإسلامية على اختلافهم تهديداً لوجودها. وتتأثر نظرتها هذه أيضاً باتفاقيات التعاون الأمني التي تزداد ترسخاً مع دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية. نتيجة لذلك، تعطي الدولة أولوية لأنواع الردود التي ذكرناها آنفاً. وتعطي هذه المقاربة أيضاً الأفضلية لبعض الفاعلين والمؤسسات في الدولة، وتؤثر للغاية في سيادة القانون والمساءلة وأشكال الرقابة المدنية الديمقراطية.

وتعتبر دائرة المخابرات العامة المؤسسة الأقوى في تحديد موقف الأردن تجاه الإسلامية،⁶⁴ فهي تحدد أجندات المملكة حول مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف ومكافحته وتقود الجهود الآيلة إليها، إلى جانب الفاعلين المدنيين وغيرهم من الفاعلين المؤسساتيين. وقد حددت شخصيات بارزة في الدائرة موقف الدولة الذي يعتبر أن الإسلاميين تهديد متصاعد للأمن القومي.⁶⁵ مثلاً، كان لدائرة المخابرات العامة دور محوري في اعتبار الدولة الإخوان المسلمين قوة داخلية معادية بشكل متزايد، وقد ترأست الجهود المذكورة سابقاً والساعية إلى تفكيك هذه المجموعة.

وينظر شركاء الأردن الأمنيون إلى دائرة المخابرات العامة بعين الرضا. ففي واشنطن، يقرّ المعنويون أنه "عدا إسرائيل، يعتبر الكثيرون أن جهاز المخابرات الأردني هو الأكفأ والأقرب إلى المنظمات الاستخباراتية الأمريكية، فالكثير من كبار موظفيها تدربوا في وكالة الاستخبارات المركزية".⁶⁶ غير أن مسؤولين حكوميين كباراً وسابقين في الأردن وخارجها قد أصدروا تنبيهاً. فقد عبّروا عن قلقهم أنه في أعقاب ثورات الربيع العربي وفي خضم ما يُسمّى بالتهديد الإسلامي المتعاطف، لم يمل دائماً ميزان القوى بين الملك ومدير دائرة المخابرات العامة لصالح كفة الملك. وقد أكد مسؤول سابق في جهاز استخباراتي غربي قائلاً: "إنها من الحالات الكلاسيكية التي تنقلب فيها موازين القوى ويتحكم الصغير بالكبير".⁶⁷ وفيما يحاول الملك عبد الله الثاني استعادة السلطة، قال مسؤول حكومي أردني سابق آخر: "لا يتحكم الملك دائماً بدائرة المخابرات العامة. ففي بعض الحالات فلتت السلطة من قبضته بالكامل، وكان ذلك نتيجة لهيمنة أجنحة فاعلين استخباراتيين ودول آخرين".⁶⁸

والثمن الذي يفرضه هذا المستوى من السيطرة والتعاون الاستخباراتي والأمني الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية باهظٌ في ما يخص قضايا أساسية كالمساءلة وحماية حقوق الإنسان والشفافية وسيادة القانون وإدامة ثقافة الإفلات من العقاب في الأردن. وقد عانى الأردن في جهوده لتبويض صفحته بما يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك بشكل رئيسي بسبب الادعاءات الدائمة بحق أجهزته الأمنية مثل دائرة المخابرات العامة. فالمساءلة بشأن الإساءات مثلاً لا تزال في مستوى يثير له.⁶⁹ وعلى الرغم من الإعلان عن تعديل دستوري يوسع النطاق في ما يخص منع الاحتجاز غير المشروعة والإساءة إلى المحتجزين في سبتمبر 2011، تقول منظمات حقوق الإنسان والحكومات الأجنبية على غرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إن آليات المساءلة لا تزال غير ناشطة.⁷⁰ نتيجة لذلك، في وسع دائرة المخابرات العامة أن تتصرف على هواها وتفلت من المساءلة.

أما المؤسسة الأساسية الأخرى فهي محكمة أمن الدولة، وهي تابعة في هيكليتها لدائرة المخابرات العامة لأنها تعتمد على الأدلة التي يقدمها المدعون والمحققون فيها لكي تصدر أحكامها. وقد أدان المجتمع الدولي مراراً وتكراراً هذه المحكمة.⁷¹ فهي كانت ولا تزال تحاكم المدنيين في قضايا خارجة عن نطاق سلطتها.⁷²

لكن المشكلة الأكبر هي المدى الذي يطاله نفوذ دائرة المخابرات العامة في الأردن والتحديات التي يواجهها القصر الملكي في لجم هذا النفوذ. ومثال بسيط على ذلك الأحداث التي أفضت إليها التظاهرات في 24 مارس 2011. فبعد أن

طالب المتظاهرون علناً وبوضوح باتخاذ تدابير متعلقة بتخطي أجهزة النظام الأمنية صلاحياتها، أعلن الملك عبد الله الثاني عن مراجعة دستورية.⁷³ لكن النظام لم يتخذ أي تدابير رسمية لجعل أي من الأجهزة الاستخباراتية أو الأمنية الأردنية أكثر خضوعاً للمساءلة ولا للحد من صلاحياتها في التحكم في مجريات البلاد، بل ما زال الأردن بغض النظر عن معالجة قضايا مثل التعذيب، على الرغم من إدراجه اتفاقية مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة مباشرة في القانون المحلي في العام 2006.⁷⁴ تجدر الإشارة إلى أنه من أسس حماية حقوق الإنسان الدولية أن حظر التعذيب بحد ذاته أمر غير كافٍ من دون مراقبة متابعة وموجبات من ناحية التحقيق. ولكن الأردن لم يعتمد الموجبات بعد ولم يحاكم أي عنصر من عناصر دائرة المخابرات العامة بتهمة التعذيب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دور دائرة المخابرات العامة المضخم يقطع الطريق أمام المساهمات الأخرى لإدارة التحديات الأمنية التي يواجهها الأردن. فحتى الدول المانحة الأجنبية القوية المنخرطة في مجال التعاون الأمني تقر أنها مقيدة بسبب "هيمنة دائرة المخابرات الأردنية" على المقاربات المعتمدة في التعامل مع الإرهاب وغيرها من مظاهر التطرف في المملكة ومكافحتها والوقاية منها.⁷⁵

وبالفعل، أدى السماح لدائرة المخابرات العامة بأن تدير الدفة في تغيير استراتيجية المملكة، من استيعاب العناصر الإسلامية وصولاً إلى محاولة إضعافهم وتدميرهم، إلى اتساع ملفت في نفوذها في الأردن وعلى حدوده وفي جهود التعاون الاستخباراتي وفي توريث الأردن في سوريا والعراق. ففي سوريا مثلاً، شكّل دور دائرة المخابرات العامة في جهود مكافحة التمرد ضد داعش في منطقة درعا مادّة دسمة للدعايات والمعلومات الإلكترونية الجهادية. وتدخل أيضاً حسابات إقليمية في قضايا كهذه. فلمدة عقد من الزمن على الأقل، شاركت القوات الأردنية وغيرها من قوى الأمن العربية في أنشطة تعاونية، ودعمت الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء الغربيين هذه الجهود.⁷⁶ وكما قال أحد القادة الجهاديين: "في المنطقة معتدلون يسعون إلى العمل داخل النظام بهدف إصلاحه ومن أجل سياسات حزبية وضد تطرف الأجندة الجهادية والتكفيرية. غير أن دائرة المخابرات العامة وغيرها من الأجهزة الاستخباراتية الإقليمية قد قررت أننا كيان واحد نعمل العمل نفسه. هذا التفكير غير صحيح".⁷⁷

التعويلات

بسبب اعتماد الأردن على قوى خارجية، يستطيع فاعلون خارجيون معيّنون أن يؤثروا في تطبيق أجندته الأمنية وحتى في تشكيلها.⁷⁸ وقد أدى ذلك إلى أشكال أكثر تعقيداً من التعويلات التي تظهر في خطابات الأمن في الأردن عند التطرق إلى التيارات الإسلامية المحلية. وقد تزايدت المخاوف إزاء المجموعات الجهادية السلفية في سوريا والعراق، وانشغال المحور الأمني بقيادة السعودية "بالهلال الشيعي"، وحتى الانشقاق الراهن في دول مجلس التعاون الخليجي، مما فاقم التهديدات الكامنة لدى الأردن. فبرزت مثلاً الخطابات الطائفية بطريقة غير مسبوقة في الأردن، واتهم بعض النقاد الحكومة بالسماح بصورها. وبالتوازي مع الاتكال الأمني، يؤثر اعتماد الأردن الاقتصادي بشدة في قدرة اتخاذه القرارات وفي دوره في هذه التحالفات الجديدة.⁷⁹

وقد تضمّنت علاقات التعويل التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والأردن العلاقة الأمنية التي اعتمد فيها الأردن تاريخياً على بريطانيا. وكان من نتائج المواقف التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ومقاربة مكافحة الإرهاب التي انتهجتها والتي تقضي ببناء قدرات العناصر المحلية ازدياد الاتكال على الأردن. ويظهر ذلك في المستويات المتزايدة من المساعدات الأمريكية التي وصلت في العام 2015 إلى وعدٍ بمنح الأردن مليار دولار أمريكي تُخصّص لمساعدات أمنية وعسكرية أساسية.⁸⁰ يجدر الذكر أن الزعيم العربي الأول الذي استقبله الرئيس دونالد ترامب في واشنطن هو الملك عبد الله الثاني في فبراير 2017.

وتشكّل الرعاية الأمريكية سيفاً ذا حدين بالنسبة إلى الأردن، فهي تجرّ المملكة أكثر فأكثر في صراعات البلدان المجاورة

لها. فمع أن لا دخل للأردن في هذه الصراعات، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من مصلحتها أن يكون الأردن مشاركاً فيها. لهذه الغاية، غدا الأردن حقل تجارب للمساعدة الأمنية الأمريكية ونموذج تدريب للدول المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة في البلدان المجاورة بما فيها العراق وسوريا.⁸¹ بالتالي، لم يَمِز الوجود الأمريكي مرور الكرام، إذ تزايدت الهجمات الإرهابية التي استهدفت رجال الأمن والمنشآت الأمنية الأمريكية، مما ساهم في ازدياد التخوف من الإرهاب والارتدادات داخل المملكة.

ولنجاح هذه الجهود التعاونية وفشلها تداعيات خطيرة على سيادة الأردن وأمنه الوطني.⁸² فعلى الرغم من الشكوك الكثيرة التي تشوب المقاربة التي يعتمدها الرئيس دونالد ترامب في الشرق الأوسط، تبدو العلاقة الأمنية متينة بين الأردن والولايات المتحدة،⁸³ ولا تشعر أكثرية مؤسسات الأردن الأمنية والسياسية بالانزعاج من رئاسة ترامب، بل تعتمد هذه المؤسسات مقاربة "متابعة الأعمال كالعادة" مع إدارته. ويعزز هذا الوضع واقع أن الملك عبد الله الثاني ينال إعجاب شخص مثل دونالد ترامب، فضلاً عن أن علاقة قوية تربطه بالكونغرس الأمريكي. ويساهم ذلك إلى حد كبير في الحرص على عدم بروز أي تغيير في مستويات الدعم المقدم لمشروع الأردن الأمني ودوره "كالوكالة الاستخباراتية العربية الأولى لأمريكا".⁸⁴

مع ذلك، تلوح في الأفق تعقيدات محتملة، إذ تراود البعض في المؤسسات الأردنية هواجس من أنه في حال سمح الرئيس ترامب لإسرائيل بأن يُشطب حل الدولتين عن الأجندة، قد يسبب ذلك "ضغطاً غير محتمل وغير مسبوق على الأردن ليصبح هو الدولة الثانية للفلسطينيين".⁸⁵ ولا يجوز أن ننسى أيضاً آثار القرار الذي اتخذه الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وقد حذر الملك عبد الله الثاني أن هذا التصرف "سيؤثر سلباً على الاستقرار والوضع الأمني في المنطقة"، مذكراً بمدى أهمية القدس بالنسبة إلى العرب والمسلمين. وأضاف الملك قائلاً: "إن خطوة كهذه ستزكي نار الغضب واليأس في نفوس العرب والمسلمين، فتسمح للمتطرفين بنشر أيديولوجياتهم وأجنداتهم السوداء بشكل أكبر".⁸⁶

الاستنتاجات والتوصيات

ينبغي أن تولّد الردود الأمنية الأردنية على تحديّ الإسلاموية مخاوفَ لدى صانعي السياسات، ولا سيّما أولئك في الأردن والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فالأردن يواجه صعوبة متزايدة في الحفاظ على أمنه وحماية نفسه من التهديد الذي يمثله المتطرفون في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، أوقعت سياسات النظام الأردني وموضعه في المنطقة المواطنين والقوى الأمنية والاستخباراتية في ورطة في الأراضي السورية الجنوبية وفي العراق.

ولم تتحسن نقاط ضعف الأردن سوى جزئياً بفضل مقارنته الأمنية الحالية للإسلاموية. بالإضافة إلى أنّ للعلاقات والتعويلات التي رعته وقادت به في هذه الطريق الراهن تأثيراتها الإيجابية والسلبية، فحوادث العنف الإرهابي في ازدياد لا في نقصان، إذ يرتفع عدد الإرهابيين الذين ينشؤون في الأردن ويستهدفونه ويستهدفون حلفاءه مثل الولايات المتحدة. لذلك، يجب الأخذ بالاعتبار التدابير التالية حيال سياسات الأردن المتغيرة لمواجهة تحديّ الإسلاموية.

القوة ليست بالضرورة الحل: أولاً، لا يمكن القضاء على التهديد الإسلامي في الأردن عبر اعتماد مقاربات أمنية قاسية فحسب. فالتعويل حالياً على منح المقاربة الأمنية الأولوية من دون القيام بإصلاحات اقتصادية اجتماعية وسياسية وإصلاحات تركز على الحقوق لا يجدي نفعاً. فصحيح أنّ الدولة الأردنية تبقى قوية مقارنة بجيرانها في الشرق والشمال، غير أنّها تبقى ضعيفة جداً أمام التطرف والحوافز السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تدفع بالمواطنين إلى التطرف وتشدهم نحو خطابات الإسلاموية العنيفة.

الإصلاح: ينبغي أن يكرّس الملك عبد الله الثاني وحكومته موارد أكثر وجهداً أكبر لعملية إصلاح اقتصادي اجتماعي وسياسي ملموس. وينبغي قيام حكومة وسلطة تشريعية تمثلان الشعب فعلياً. فهيكليّة الأردن السياسية الحالية مثلاً تترك مواطنيها من دون حقوق وتضرّ بالنسيج الاجتماعي بشدة. فضلاً عن ذلك، فإن غياب ديمقراطية فعّالة يقوّض سيادة القانون ولا يؤمّن إلا القليل من الشفافية،⁸⁷ فيعزّز ذلك بدوره اللامبالاة والتباعد والتهميش، ويضعف مشاعر الملكية في المشروع الوطني، ولا سيّما في صفوف الشباب في المملكة.

استراتيجية وطنية للوقاية من التطرف العنيف: عملت الحكومة الأردنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تطوير استراتيجية وطنية طال انتظارها تهدف إلى الوقاية من التطرف العنيف. ينبغي على حلفاء الأردن أن يرحّبوا بجهد كهذا ويدعموه، ولا سيّما إذا اتّسم بمقاربة شمولية. وقد عبّر فاعلون أمنيون أوروبيون عن قلقهم من أنّ عملية وضع الاستراتيجية لا تأخذ برأي الممثلين الإصلاحيين الإسلاميين أو المعتدلين، ومن المستبعد أن تُدمج وجهات نظرهم المتعلقة بالوقاية من التطرف العنيف ومكافحته في الاستراتيجية. من هنا، ينبغي على الأردن أن يطور مقارباته المعادية للتطرف عبر ابتعاده عن اللجوء إلى تصنيف قاطع يفصل بين إسلاميين وغير إسلاميين في مرحلة الاتفاق على استراتيجيات من هذا النوع. وينبغي على الجهات المعنية الخارجية أن تشجّع نشاط صانعي السياسات الأردنيين ليشركوا فاعلين في المجتمع المدني مثل المنظمات الإسلامية والقادة الدينين وغيرهم في الاستشارات والبرامج المخصّصة للوقاية من التطرف العنيف ومكافحته، بدلاً من أن يتجاهلوهم بالكامل، أو يطلبوا بمشاركة رمزية. وللاستمرار بهذا التصنيف القاطع (إسلامي/غير إسلامي) الخاطئ والمضرّ تداعيات سياسية كبيرة على أجندة الوقاية من التطرف

العنيف ومكافحته. فقد حان الوقت للتوقّف عن وضع جميع الإسلاميين الأردنيين في خانة واحدة واعتبارهم معادين لكل الآخرين بمن فيهم السلطات الحكومية.

تحويل سليم: في خضمّ محاولة حكومة الأردن وحاكمها أن يواجها تحديات الإسلام السياسي، هما يعكسان التأثيرات المنهكة التي يولدها التعويل على جهات فاعلة خارجية وأجنداتهما ويعانيان جزاءها. وبشكل أساسي، يسعى الملك عبد الله الثاني أن يعكس صورة تتوافق مع عزم التحالفات الدولية والإقليمية بدحر التحدي الإسلامي تماماً بدل استيعابه. وانخراط الأردن في هذا المشروع من خلال النظر إليه من منظار غربي أو إقليمي أسهل عليه من منظار محلي. لكنّ الأردن ليس مصر أو المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة حيث يُعَدّ الإخوان المسلمون خارجين عن القانون ويوصفون بالكيان الإرهابي. لذا، على حلفاء الأردن أن يسمحو للدولة بضبط تقييماتها للتهديد الأمني الذي تواجهه وردودها عليه، وعليهم أيضاً أن يمتنعوا عن التأثير في هذه العملية من خلال استغلال اعتماد الأردن الشديد على الإعانات والأمن التي يؤمنونها له.

الأمن والاحترام: ينبغي على الحلفاء الغربيون أن يقنعوا الأردن بأنّ تحقيق الأمن يتمّ عبر مراعاة قوانين حقوق الإنسان وسيادة القانون وليس عبر انتهاكها. فضلاً عن ذلك، على الغرب أن يربط مساعداته وإعاناته إلى الأردن بشرط إنهاء المملكة ثقافة الإفلات من العقاب. وبإمكان الأردن أن يطبّق أجندات استخباراتية وأمنية قوية وفعالة من دون أن يبقى مُحرّجاً بسجّل طويل من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

لا يمكن اعتماد مقاربة واحدة لمكافحة الإرهاب: لا تملك الدولة الأردنية وحلفاؤها موارد لا تنضب لمحاربة الإرهاب، مما يعني أنّه ينبغي على جهود مكافحة الإرهاب أن تكون ذكية وفعّالة. وقد يبدو من المبكر الافتراض أنّ أغلبية إسلاميي الأردن يشكّلون تهديداً على المدى القريب، إلا أنّ هذا الأمر سيكلّف غالباً في النهاية. ومن المستبعد أيضاً أن يخفّف ذلك التهديد الإرهابي. ففي الماضي، استطاع الحكام الأردنيون أن يفرّقوا بين العناصر المكوّنة للحركات الإسلامية في البلاد بالاعتماد على المعلومات الاستخباراتية والحكمة السياسية. لكن بدلاً من أن توسّع الدولة هذه المؤسسات الاستخباراتية، ينبغي عليها أن تخصصّ موارد لتطوير مقاربات مضبوطة للتعامل مع الإسلامية، ولوضع مجموعة من التدابير التي لا تعتمد مقاربات أمنية قاسية فحسب. وهذا يعني الاستثمار في تعاونٍ أمني يفترض أن الإسلامية جزء من نسيج المجتمع الأردني وسياساته. أما الجواب لهذه المسألة، فيكمن في وضع مقاربات مدعومة من الحكومة تركز على قدرة صمود المجتمع وتبّاع بناءً على هذا الأساس.

التهديد بالارتدادات: منذ أن بدأت مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة تستهدف الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم داعش عسكرياً في العراق وسوريا في العام 2015، ازداد التحوّل من احتمال وقوع ارتدادات على الأردن. فينبغي على المملكة أن تفهم أنّ الارتدادات هي نتيجة السياسات المحليّة ودور الأردن في المنطقة، منها اتفاقية السلام مع إسرائيل ودوره في التحالف الدولي ضد داعش ودوره في سوريا. من هذا المنطلق، يدعو داعش إلى القيام بهجمات على الأردن وفي داخلها ويحثّ عليها. وكما بيّنت هذه الورقة، لقد سبق أن أفضى ذلك إلى تصاعد في عدد الهجمات الإرهابية التي فشل الأردن في تفاديها.

أخيراً، على الحلفاء الأمريكيين والأوروبيين أن يدعموا سيادة المملكة ويحموها من مجموعة متنوّعة من التهديدات الإسلامية الوطنية والإقليمية، لكن ليس على حساب السياسات والمقاربات التي تعترف بجذور الإسلامية الراسخة في البلاد. إذ لا تزال الإسلامية تحظى بجاذبية لدى الشعب وتعزّز شرعية السلالة الهاشمية بالاحتفاظ بالسلطة. لقد آن الأوان أن يفرّق المجتمع الدولي بين مختلف المجموعات الإسلامية التي تشهد تنوّعاً وازدياداً في الأردن، وأن يتقبّل النقد المشروع لسياسة الحكومة، وأن يشجّع بروز توافق إسلامي مع قوى اجتماعية أخرى تسعى إلى الإصلاح والتغيير، فسيادة الدولة الأردنية وبقاؤها لا يزالان يعتمدان على إيجاد سبلٍ لاستيعاب الإسلام السياسي.

- ¹ Beverley Milton-Edwards, *Islamic Fundamentalism since 1945* (London: Routledge, 2013).
- ² تؤدي إعادة تحديد مفهوم التهديد الإسلامي باستمرار إلى تحويل الإسلاموية إلى ظاهرة أصولية بالإجمال تسعى إلى فرض تغيير في السياسة والمجتمع، ويتضمن ذلك اللجوء إلى وسائل العنف.
- ³ “Jordan Country Development Cooperation Strategy,” U.S. Agency for International Development, amended March 2015, <https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1883/Amended-Jordan-Country-Development-Strategy-March-2015.pdf>.
- ⁴ Shadi Hamid and Courtney Freer, “How Stable Is Jordan? King Abdullah’s Half-hearted Reforms and the Challenge of the Arab Spring,” Brookings Doha Center, Policy Briefing, November 2011, <https://www.brookings.edu/research/how-stable-is-jordan-king-abdullahs-half-hearted-reforms-and-the-challenge-of-the-arab-spring/>.
- ⁵ “Jordan Forever on the Brink,” Project on Middle East Political Science, POMEPS Briefing 11, May 2012, <https://pomeps.org/2012/05/09/arab-uprisings-jordan-forever-on-the-brink/>.
- ⁶ Beverley Milton-Edwards, *The Muslim Brotherhood: The Arab Spring and its Future Face* (Abingdon: Routledge, 2016); Marion Boulby, *The Muslim Brotherhood and the Kings of Jordan, 1945–1993* (Atlanta: Scholars Press, 1999), 54–55; Mohammed Abu Rumman, Hassan Abu Hanieh, and Banan Malkawi, *The “Islamic Solution” in Jordan: Islamists, the State, and the Ventures of Democracy and Security* (Amman: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2013), 13; Ma’an Abu Nowar, *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan*, vol. 1, *The Creation and Development of Transjordan: 1920–29* (Oxford: Ithaca Press, 1989), 207.
- ⁷ مقابلة أجرتها المؤلفة مع مراد العضيلة، المتحدث باسم جبهة العمل الإسلامي، في عمان، الأردن، في 7 ديسمبر 2016.
- ⁸ المرجع ذاته.
- ⁹ كان من المفترض بالولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد مقدار مساعدتها من 660 مليون دولار إلى مليار أمريكي في السنة. راجع U.S. Department of State U.S. Department of State, “The United States and Jordan Sign a Memorandum of Understanding on U.S. Assistance,” press release, February 3, 2015, [http://www.state.gov/r/pa/prs/William M. William M. Arkin, “Keeping Secrets in Jordan,” راجع ps/2015/02/237128.htm Washington Post, November 16, 2005; Scott B. Lasensky, “Coming to Terms with Jordan’s Embrace of Post-Saddam Iraq,” in *Iraq, its Neighbors, and the United States*, eds. Henri J. Barkey, Scott B. Lasensky, and Phebe Marr \(Washington: United States Institute of Peace, 2011\) Scott B. Lasensky, “Coming to Terms with Jordan’s Embrace of Post-Saddam Iraq,” in *Iraq, its Neighbors, and the United States*, eds. Henri J. Barkey, Scott B. Lasensky, and Phebe Marr \(Washington: United States Institute of Peace, 2011\).](http://www.state.gov/r/pa/prs/William%20M.%20William%20M.%20Arkin,%20Keeping%20Secrets%20in%20Jordan,%20Washing%20Post,%20November%2016,%202005;20Scott%20B.%20Lasensky,%20Coming%20to%20Terms%20with%20Jordan's%20Embrace%20of%20Post-Saddam%20Iraq,%20in%20Iraq,%20its%20Neighbors,%20and%20the%20United%20States,%20eds.%20Henri%20J.%20Barkey,%20Scott%20B.%20Lasensky,%20and%20Phebe%20Marr%20(Washington:%20United%20States%20Institute%20of%20Peace,%202011)%20Scott%20B.%20Lasensky,%20Coming%20to%20Terms%20with%20Jordan's%20Embrace%20of%20Post-Saddam%20Iraq,%20in%20Iraq,%20its%20Neighbors,%20and%20the%20United%20States,%20eds.%20Henri%20J.%20Barkey,%20Scott%20B.%20Lasensky,%20and%20Phebe%20Marr%20(Washington:%20United%20States%20Institute%20of%20Peace,%202011).)
- ¹⁰ Neil Patrick, *Saudi Arabia and Jordan: Friends in Adversity* (London: London School of Economics, 2013); Samuel Helfont and Tally Helfont, “Jordan: Between the Arab Spring and the Gulf Cooperation Council,” *Orbis* 56, no. 1 (2012): 82–95; Mehran Kamrava, “The Arab Spring and the Saudi-led Counterrevolution,” *Orbis* 56, no.1 (2012): 96–104; Suleiman al-Khalidi, “Arab Dynasties Lure Jordan, Morocco into Anti-Iran Bloc,” Reuters, May 13, 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/05/13/gulf-alliance-idAFLDE74A0HM20110513>.

Milton-Edwards, The Muslim Brotherhood. ¹¹

Jeffrey Goldberg, "The Modern King in the Arab Spring," The Atlantic, April 2013, ¹²
<http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2013/04/monarch-in-the-middle/309270/>; Sean L. Yom, and F. Gregory Gause, III, "Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On," Journal of Democracy 23, no. 4 (2012): 74–88.

Foud al-Batayneh, "Al-Urdan bayna al-harb al-wiqa'iyya wa al-mantaqa al-amina" ¹³
[Jordan between the preventive war and the safe zone], Rai al-Youm, January 31, 2017,
<http://www.raialyoum.com/?p=613273>.

International Republican Institute, "IRI Poll: Jordanians Split over Direction of the Country, ¹⁴
Economy and Corruption Cited as Top Concerns," September 24, 2012, <http://www.iri.org/resource/iri-poll-jordanians-split-over-direction-country-economy-and-corruption-cited-top-concerns>.

¹⁵ مقابلة أجرتها المؤلفة مع صحفي أردني، الأردن، 7 ديسمبر 2016.

¹⁶ مقابلة أجرتها المؤلفة مع قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، عمان، الأردن، في 7 ديسمبر 2016.

David Siddhartha Patel, "The More Things Change, the More They Stay the Same: Jordanian Islamist ¹⁷
Responses in Spring and Fall," Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World, Working Paper, August 2015, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Jordan_Patel-FINALE.pdf.

Joel Greenberg, "Jordan's King Abdullah II Ousts Prime Minister, Cabinet in Wake of Mass ¹⁸
Protests," Washington Post, February 1, 2011, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/01/31/AR2011013103692.html>.

"Jordan Pressured to Restrict Muslim Brotherhood," Al-Monitor, February 3, 2015, ¹⁹
<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/02/jordan-muslim-brotherhood-gulf-aid.html>.

²⁰ مقابلة أجرتها المؤلفة مع الشيخ عبد المجيد الذنبيات (مراقب عام سابق لجماعة الإخوان المسلمين ومراقب عام لجمعية جماعة الإخوان المسلمين)، عمان، الأردن، في 7 ديسمبر 2016.

Milton-Edwards, The Muslim Brotherhood; Taylor Luck, "Opportunistic Move against Muslim ²¹
Brotherhood Exposes Jordan to Risks," Christian Science Monitor, March 19, 2015, <https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2015/0319/Opportunistic-move-against-Muslim-Brotherhood-exposes-Jordan-to-risks>.

²² مقابلة مع الذنبيات.

Suleiman Al-Khalidi, "Jordanian Police Shut Muslim Brotherhood Headquarters: ²³
Senior Brotherhood Figure," Reuters, April 13, 2016, <http://www.reuters.com/article/us-jordan-politics-opposition-idUSKCN0XA0TX>.

²⁴ مقابلة مع الذنبيات.

²⁵ مقابلة أجرتها المؤلفة مع قيادي بارز في جماعة الإخوان المسلمين، في عمان، الأردن، في 5 ديسمبر 2016;
Neven Bondokji, "The Muslim Brotherhood in Jordan: Time to Reform," Brookings Doha Center, Policy Briefing, April 2015, <https://www.brookings.edu/research/the-muslim-brotherhood-in-jordan-time-to-reform>.

Omar Assaf, "Hal yakun Urdaniyu 'Jabhat al-Nusra' nuwat dawlat al-Urdan al-Islamiyya?"²⁶
[Are "Jabhat al-Nusra's" Jordanians the nucleus of Jordan's Islamic state?] an-Nahar,
April 13, 2013, <http://ar.ammannet.net/news/193596>.

²⁷ مقابلة أجرتها المؤلفة مع عمر عثمان (أبو قتادة)، الأردن، في 5 ديسمبر 2016.

²⁸ من الحوادث التي وقعت عام 2016 تبادل إطلاق نار بين القوى الأمنية الأردنية وخلايا داعشية محلية مشبوهة في منطقة إربد في شهر مارس، وهجومٌ بالأسلحة في مخيم البقعة للاجئين أدى إلى مقتل 5 عناصر شرطة أردنيين في شهر يونيو، وهجومٌ في شهر نوفمبر داخل قاعدة الجفر الجوية، وهجوم داعش في الكرك في شهر ديسمبر أسفر عن مقتل 11 شخصاً. وهجومات متعددة على الحدود الأردنية تبنتها داعش.

²⁹ لمزيد من الأمثلة عن أشكال القمع، راجع Palash Ghosh, Islamic Radicals Clash in Jordan with Government Loyalists, IB Times, April 15, 2011, <http://www.ibtimes.com/islamic-radicals-clash-jordan-government-loyalists-280213>; Mohammed al-Nijar, "Muwajih al-Salafiyya al-jihadiyya", Al-Jazeera, April 17, 2011, <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/4/17/%D9%85%D9%88%D-8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A9%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9>. أصدر مدعون في محكمة أمن الدولة مذكرات توقيف بحق المئات من الإسلاميين في الأردن. تلجأ الدولة إلى توقيف عادي أو احتجاج بأمر حكومي لهذه الغايات. وفي العام 2011، "بحسب المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان، اعتُقل حوالي 11300 شخص بموجب قانون 1954 حول الوقاية من الجرائم. ويعطي ذلك الحاكمين الإقليميين السلطة بحجز الأشخاص لأجل غير محدد من دون تهم موجهة إليهم، في حال اشتبه بارتكابهم جريمة أو اعتُبروا 'خطراً على المجتمع'." راجع Amnesty International, "Amnesty International Report 2012," 2012, 197-98. وبحلول العام 2017، أحصت منظمة العفو الدولية "عشرات الآلاف" من الأردنيين الذين تمّ حجزهم. راجع Amnesty International, "Annual Report: Jordan 2016/2017," 2017, <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/jordan/report-jordan/>.

Osama Sharif, "Jordanians Question Timing, Messages of Top Military Brass," Al-Monitor,³⁰
9 January 2017, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/01/jordan-interview-military-official-syria-isis-iran-lebanon.html>.

Beverley Milton-Edwards, "A Temporary Alliance with the Crown: The Islamic Response in Jordan,"³¹
in Islamic fundamentalisms and the Gulf Crisis, ed. James Piscatori (Chicago: American Academy of Arts and Sciences, 1991); Nir Rosen, "Iraq's Jordanian Jihadists," New York Times Magazine, February 19, 2006, <http://www.nytimes.com/2006/02/19/magazine/iraqs-jordanian-jihadis.html>; Raphael Lefevre, Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria (London: Hurst and Co, 2013).

"Jordan Pilot Hostage Moaz al-Kasasbeh 'Burned Alive,'" BBC News, February 3, 2015,³²
<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31121160>.

Jaclyn Davis, "The Reemergence of the Jihadist Salafis in Jordan," Jadaliyya, July 28, 2011,³³
<http://arabic.jadaliyya.com/pages/index/2256/the-reemergence-of-the-jihadist-salafis-in-jordan>; Muhammad Aburumman, "Is it Not Worth Pondering?" Al Ghad, May 4, 2014, <http://www.alghad.com/articles/520662-Is-it-not-worth-pondering-Is-Jihad-Coming-to-Jordan?> published by VRIJHEIDenGELUK, June 9, 2014,
<https://www.youtube.com/watch?v=25dwG-wTtIE>.

Suha Philip Ma'ayeh, Jordanian Jihadists Active in Syria, CTC Sentinel, October 24, 2013,³⁴
<https://www.ctc.usma.edu/posts/jordanian-jihadists-active-in-syria>; Kirk H. Sowell,
"Jordanian Salafism and the Jihad in Syria, Hudson Institute, March 12, 2015,
<http://www.hudson.org/research/11131-jordanian-salafism-and-the-jihad-in-syria>.

“Abu Sayyaf: Lan natawakif ‘an al-jihad did al-nitham al-Suri hata lu kana fih maslaha Amirikiyya³⁵ Britaniyya” [We will not stop jihad against the Syrian regime even if there is American and British interest in it], Jordan Zad, April 26, 2012, <http://www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=80362>; Mousa Kamal, “Thirteen Jordanian Salafists Said Arrested Trying to Enter Syria to Fight” [in Arabic], al-Ghad, July 22, 2012; “Maqtal Salafiyyin jihadiyyin Urdaniyyin bi-Suriya .. wa al-Mukhabarat ta’taqal qiyadiyya min Ma’an” [Jordanian Jihadi Salafis killed in Syria ... intelligence agency arrests a leader from Ma’an], Ammon News April 23, 2012, <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articulo=118072>.

Tamer al-Samadi, “Salafiyyu al-Urdan shriyyan hayat ‘Jabhat al-Nusra’ fi janub Suriya” [Jordan’s Salafis are the Nusra Front’s lifeline in southern Syria], Al Hayat, April 20, 2013, <http://www.alhayat.com/Details/505301>.

“Martyr Celebration Jabhat Al-Nusra, Dr. Muhammad Abu Irhayyim, Zarqa, Jordan,” posted by³⁷ VRIJHEIDEN GELUK, June 4, 2014, <https://www.youtube.com/watch?v=2XcFjg5oqD0>; Sean Yom and Katrina Sammour, “The Social Terrain of Islamist Radicalization: Insights from Jordan,” Lawfare (blog), August 21, 2016, <https://www.lawfareblog.com/social-terrain-islamist-radicalization-insights-jordan>.

The Soufan Group, “Foreign Fighters: An Updated Assessment of the Flow of Foreign Fighters into Syria and Iraq,” December 2015, http://soufangroup.com/wp-content/uploads/2015/12/TSG_ForeignFightersUpdate3.pdf.

Charles R. Lister, *The Syrian Jihad: Al Qaeda, the Islamic State and the Evolution of an Insurgency* (London: Hurst and Co., 2015).

Leith Fadel, “Taybat al-Imam under SAA Fire-control; 5 Key Members of al-Nusra Front Killed in Hama,” Dogma and Geopolitics (blog), September 13, 2014, <https://dogmaandgeopolitics.wordpress.com/2014/09/13/taybat-al-imam-under-saa-fire-control-5-key-members-of-al-nusra-front-killed-in-hama-by-leith-fadel/>.

Suhaib Anjarini, “How Jordanians Came to Dominate al-Nusra Front, Al-Akhbar, January 16, 2015, <http://english.al-akhbar.com/content/how-jordanians-came-dominate-al-nusra-front>.

John Turner, “Strategic Differences: Al Qaeda’s Split with the Islamic State of Iraq and al-Sham,” *Small Wars & Insurgencies* 26, no. 2 (2015): 208–225, doi:10.1080/09592318.2015.1007563.

Abdullah Suleiman Ali, “‘Al-Nusra’ tahajimu ‘Da’ish al-Khawarij’ fi al-Qalamun”⁴³ [“Nusra” attacks “ISIS Kharijites” in Qalamoun], As-Safir, May 12, 2015, <http://assafir.com/Article/1/419062>.

Tamer al-Samadi, “Amman: ‘Abu Qatada’ yad’u fi jalsat muhakimatihi ‘ila ta’at al-Zawahiri wa wahidat ‘Da’ish’ wa ‘al-Nusra’” [Amman: “Abu Qatada” calls in his trial for obedience to Zawahiri and “ISIS” - “Nusra” unity], Al Hayat, December 24, 2013, <http://www.alhayat.com/Details/585682>; Tamer al-Samadi, “Al-Barqawi yad’u ‘ila al-tarawi qabl ‘mubay’at Abu Bakr al-Baghdadi” [Al-Barqawi calls for deliberation before “swearing allegiance to Abu Bakr al-Baghdadi”], Al Hayat, November 25, 2013, <http://www.alhayat.com/Details/575853>; Brian Katulis, Mokhtar Awad, and Hardin Lang, “Gatekeeper of the Jihad, Foreign Policy, April 18, 2014, <http://foreignpolicy.com/2014/04/18/gatekeeper-of-the-jihad/>.

⁴⁵ مقابلة مع أبي قتادة.

Muwafaq Kamal, “Mukhtasun: Da’ish ‘aghlabiya bil-tiyar al-Salafi al-jihadi al-Urdani”⁴⁶ [Experts: ISIS is the majority of the Jordanian Salafi-jihadi movement], Al-Ghad, August 12, 2014, <http://www.alghad.com/articles/817892>; Mohammad Fadilat, “Islamic State ‘Kills Own Jordanian

Commander,” The New Arab, October 6, 2015, <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2015/10/6/islamic-state-kills-own-jordanian-commander>.

⁴⁷ راجع: CNN news report, Islamic state sympathies simmer in Jordanian city, CNN, <https://www.youtube.com/watch?v=NPnXkEzyLdw> (accessed 7 August 2014).

⁴⁸ “ISLAMIC STATE Sympathies Simmer in Jordanian City,” CNN report posted by WrathOfKhan, October 2, 2014, <https://www.youtube.com/watch?v=NPnXkEzyLdw>.

⁴⁹ مقابلة مع أي فتادة.

⁵⁰ “Jordan Pilot Hostage.”

⁵¹ 6: “The Burning of the Murtadd Pilot,” Dabiq 7 (March 2015): 6. أشار تنظيم داعش إلى المقدسي على أنه “حمار معرفة”. راجع 58: “The Laws of Allah or the Laws of Men,” Dabiq 10 (July 2015): 58.

⁵² Abdullah Suleiman Ali, “Asrar ‘al-jihadiyin’ fi Suriya: fasl mu’asisin wa inshiqaq mandub al-Zawahiri” [Secrets of the “jihadis” in Syria: The expulsion of founders and the defection of Zawahiri’s representative], As-Safir, July 17, 2015, <http://assafir.com/Article/1/431513>; “Interview with Abu Samir al-Urduni,” Dabiq 10 (July 2015): 70–76.

⁵³ مقابلة مع أي فتادة.

⁵⁴ مقابلة أجرتها بي بي سي العربية مع فراس كيلاني، في 30 ديسمبر 2016، <https://www.youtube.com/watch?v=I8YSpBn86Ks>.

⁵⁵ Mercy Corps, “From Jordan to Jihad: The Lure of Syria’s Violent Extremist Groups,” Policy Brief, September 2015, <https://www.mercycorps.org/research-resources/jordan-jihad-lure-syrias-violent-extremist-groups>.

⁵⁶ مقابلة أجرتها المؤلفة مع قائد جهادي، الأردن، في 5 ديسمبر 2016.

⁵⁷ Osama Al Sharif, “Will Jordan Confront IS in Southern Syria?” Al-Monitor, April 18, 2017, <http://www.al-monitor.com/pulse/sites/almonitor/contents/articles/originals/2017/04/jordan-north-south-syria-military-involvement.html>; Sam Jones, Roula Khalaf, and Erika Soloman, “Jordan to Set Up Buffer Zone in Southern Syria,” Financial Times, June 29, 2015, <https://www.ft.com/content/ead1961a-1e38-11e5-ab0f-6bb9974f25d0>.

⁵⁸ وكجزء من شراكة ذات تمويل أمريكي تهدف إلى فرض الأمن على الحدود الأردنية، تمّ دفع 100 مليون دولار أمريكي لمواجهة خطر تسلل تنظيم داعش وغيرها من المجموعات المتطرفة عبر الحدود. راجع Barbara Opall-Rome, “Raytheon-Jordan Border Defense Against ISIS Enters Final Phase,” DefenseNews, May 26, 2016, <http://www.defensenews.com/story/defense/international/mideast-africa/2016/05/26/raytheon-jordan-border-defense-isis/84962218>.

⁵⁹ “Anti-Terrorism Law no. 55 of 2006 – Jordan,” MedMedia, accessed August 2, 2017, <http://www.med-media.eu/library/anti-terrorism-law-no-55-of-2006-jordan/>; “Jordan: Terrorism Amendments Threaten Rights,” Human Rights Watch, May 17, 2014, <https://www.hrw.org/news/2014/05/17/jordan-terrorism-amendments-threaten-rights>.

⁶⁰ Sarah Leah Whitson, “Letter to H.E. Dr. Hani al-Mulki from Human Rights Watch,” Human Rights Watch, November 29, 2016, <https://www.hrw.org/news/2016/11/29/letter-he-dr-hani-al-mulki-human-rights-watch>.

- Amnesty International, "Amnesty International Report 2015/16," 2016, 210–11, ⁶¹
<https://www.amnesty.org/en/latest/research/2016/02/annual-report-201516/>.
- Dale Gavlak, "Jordan: 8 Activists Charged for Slandering King," Associated Press, ⁶²
 September 9, 2012, <http://www.sandiegouniontribune.com/sdut-jordan-8-activists-charged-for-slandering-king-2012sep09-story.html>.
- ⁶³ مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط اجتماعي أردني، الأردن، في 5 ديسمبر 2016.
- ⁶⁴ دائرة المخابرات العامة هي مؤسسة رسمية تابعة للدولة يعين مديرها الملك. ومن المعروف أنها تتعاون مع وكالات استخباراتية في أنحاء الشرق الأوسط، لكنها تتعاون على وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإسرائيل.
- Rana F. Sweis, "Brotherhood Leader's Arrest in Jordan Is Seen as Warning From Monarchy," ⁶⁵
 New York Times, December 7, 2014, <http://www.nytimes.com/2014/12/08/world/brotherhood-leaders-arrest-in-jordan-is-seen-as-warning-from-monarchy.html>; Rania Al-Jabari, "Al-nitham al-Urdani wa 'al-Ikhwān': Hal huwa al-talaq al-na'im?" [The Jordanian regime and "the Brotherhood": Is it a soft divorce?] As-Safir, November 28, 2014, <http://assafir.com/Article/1/386832>.
- Shane Harris, "The Mouse that Roars," Foreign Policy, September 12, 2014, ⁶⁶
<http://foreignpolicy.com/2014/09/12/the-mouse-that-roars/>.
- ⁶⁷ مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول سابق في أحد أجهزة الاستخبارات الغربية، لندن، في 4 سبتمبر 2012.
- ⁶⁸ مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول حكومي أردني سابق، في عمان، الأردن، في 5 ديسمبر 2016.
- Sufian Obeidat, "Rule of Law Quick Scan Jordan: Prospects and Challenges," ⁶⁹
 HiiL, July 2012, 16, <http://www.hiil.org/publication/country-quick-scan-jordan>.
- "Jordan 2015 Human Rights Report," U.S. Department of State, April 13, 2016, ⁷⁰
<https://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2015/nea/252931.htm>.
- ⁷¹ راجع مثلاً "Consideration of Reports Submitted by States Parties under Article 19 of the Convention," U.N. Committee against Torture, CAT/C/JOR/CO/2, May 25, 2010, http://www.un.org/ga/search/viewm_doc.asp?symbol=CAT/C/JOR/CO/2.
- "Jordan: Arrest Wave Signals Growing Intolerance for Dissent," Human Rights Watch, September 14, ⁷²
 2012, <http://www.hrw.org/news/2012/09/14/jordan-arrest-wave-signals-growing-intolerance-dissent>.
- Sean L. Yom, "The street police were complicit in the breakdown of order until special darak riot," ⁷³
 "Jordan's Stubborn Regime Hangs in the Balance" forces began assaulting activists outright...
 Foreign Policy, March 31, 2012, <http://foreignpolicy.com/2011/03/31/jordans-stubborn-regime-hangs-in-the-balance>.
- "Consideration of Reports Submitted," paragraph 3(a). ⁷⁴
- ⁷⁵ مقابلة أجرتها المؤلفة مع المنسق الإقليمي الأعلى في قضية مكافحة التطرف العنيف والدبلوماسي الأوروبي، في عمان، الأردن، في 5 ديسمبر 2016.
- ⁷⁶ حول الدعم المالي الأمريكي لقوى الأمن الأردنية، راجع "Jordan," Security Assistance Monitor, accessed April 29, 2016, <http://www.securityassistance.org/jordan>.
- ⁷⁷ مقابلة أجرتها المؤلفة مع قيادي إسلامي، الدوحة، قطر، في 17 يناير 2017.

Barry Buzan and Ole Waever, *Regions and Powers: The Structures of International Security* ⁷⁸
(Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 48.

Omar Obeidat, "More than \$2b Secured in Grants and Soft Loans this Year," *Jordan Times*, ⁷⁹
December 1, 2015, <http://www.jordantimes.com/news/local/more-2b-secured-grants-and-soft-loans-year>.

Dan Lamothe, "As Execution of Pilot Is Publicized, U.S. Expands Its Relationship ⁸⁰
with Jordan, *Washington Post*, February 3, 2015, <https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2015/02/03/as-execution-of-pilot-is-publicized-u-s-expands-relationship-with-jordan/>.

"U.S. Security Cooperation With Jordan Fact Sheet," U.S. Department of State, ⁸¹
January 12, 2016, <https://2009-2017.state.gov/t/pm/rls/fs/2016/251131.htm>; Julian Borger and Nick Hopkins, "West Training Syrian Rebels in Jordan," *The Guardian*, March 8, 2013, <http://www.theguardian.com/world/2013/mar/08/west-training-syrian-rebels-jordan>.

Paul McLeary, "The Pentagon Wasted \$500 Million Training Syrian Rebels. It's About to Try Again." ⁸²
Foreign Policy, March 18, 2016, <https://foreignpolicy.com/2016/03/18/pentagon-wasted-500-million-syrian-rebels/>.

⁸³ مقابلة أجرتها المؤلفة مع دبلوماسي أمريكي، في عمان، الأردن، في 5 ديسمبر 2016.

⁸⁴ مقابلة أجرتها المؤلفة مع قائد سابق في الاستخبارات، في لندن، في 23 ديسمبر 2016.

⁸⁵ مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول دبلوماسي رفيع المستوى سابق (سفير سابق في إسرائيل)، في عمان، في 4 ديسمبر 2016.

"Moving US Embassy to Jerusalem Will Impact Regional Stability" *The Jordan Times*, ⁸⁶
February 1, 2017, <http://www.jordantimes.com/news/local/moving-us-embassy-jerusalem-will-impact-regional-stability%E2%80%9999>.

Obeidat, "Rule of Law." ⁸⁷

عن المؤلفة

بيفرلي ميلتون-إدواردز هي زميلة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة. وهي أيضاً أستاذة في العلوم السياسية في جامعة كوينز في بلفاست، أيرلندا. تركز أبحاثها على إدارة قطاع الأمن في منطقة الشرق الأوسط وتحديات الإسلام السياسي. عملت ميلتون-إدواردز كمستشارة خاصة للممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وأيضاً كمستشارة للمبعوث الاتحاد الأوروبي لعلمية للسلام في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، كُلفت ميلتون-إدواردز من قِبل العديد من الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة والنرويج وهولندا لتزويدها بالتحليلات والدراسات في مختلف الموضوعات، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والإخوان المسلمين والربيع العربي والتطرف الإسلامي.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحولت بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (IV) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤائد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2017

- تقييم تطوّر مقاربة الأردن في التعامل مع الإسلامية
دراسة تحليلية، بيفرلي ميلتون-إدواردز
- إنعاش عملية إعادة إعمار غزة المتعثرة
موجز السياسة، سلطان بركات وفراس مصري
- نحو إعادة ضبط العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا
موجز السياسة، عادل عبد الغفار
- إلغاء طابع الأمانة في مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء
موجز السياسة، سحر عزيز
- ريادة الأعمال: محرك لخلق فرص عمل ولتحقيق نمو شامل في العالم العربي
موجز السياسة، بسمة المومني
- العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا

2016

- المساواة والاقتصاد: لماذا يجب على العالم العربي توظيف المزيد من النساء
موجز السياسة، بسمة المومني
- متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري
موجز السياسة، عادل عبد الغفار
- طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، روبن ميلز
- التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر